الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات
الصادر ٥٦٤ (مرفقا ٤٠ ورقة
٢٠١٥/٨/٢٧

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات
****

شارع الطيران - مبنى سنترال مدينة نصر
توزيع بريد رقم ١١٧٦٤ ت : ٢٤٠١٦٢٩١
فاكس رقم : ٢٢٦٣٩٣٦٨

السيد الأستاذ المهندس / العضوالمنتدب والرئيس التنفيذي

الشركة المصرية للاتصالات ،،،

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير الإدارة عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة المختصرة للشركة المصرية للإتصالات فى ٢٠١٥/٦/٣٠ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

الوكيل الأول
مدير الإدارة

" محاسبة / ميرفت على السيد ربيع "

تحرير فى ٢٠١٥/٨/

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات
****

تقريـــر الفحص المحدود
عن القوائم المـــــالية المستقلة المختصرة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠١٥/٦/٣٠
****

إلى الســـادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المستقلة المختصرة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات " شركة مساهمة مصرية " في ٢٠١٥/٦/٣٠ وكذا قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المختصرة المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى والواردة للإدارة في ٢٠١٥/٨/١٠ وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠)
وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

١- لم نقف على صحة صافي قيمة الأصول الثابتة الظاهرة بالقوائم المالية للشركة في ٢٠١٥/٦/٣٠ البالغ نحو ١٠,٩٤٣ مليار جنيه بعد خصم مجمع إهلاكها البالغ نحو ٣٢,٦٦٧ مليار جنيه في ذات التاريخ نتيجة قيد معظم الاصول بصورة اجمالية وعدم تضمين سجلات وحسابات الاصول الثابتة البيانات الاساسية للاصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ بالاضافة الى عدم تاثر سجلات وحسابات الاصول الثابتة – أجهزة السنترالات والتراسل والقوى الكهربائية ، كوابل ارضية ، تكييف مركزى ، مصاعد – بنتائج جرد الاصول

الثابتة والصادر بشأنه القرار الادارى رقم ٢٦١٥ فى ٢٠١٠/٥/٢٤ (الذى تم الانتهاء منه فى مايو ٢٠١٣) وكذا بعض الاضافات والاستبعادات بعد عام ٢٠٠٤ وهو بداية تشغيل نظام الاوركل ، وكذلك وجود العديد من الملاحظات المؤثرة على قيمتها والتي سبق الإشارة إليها بالعديد من تقاريرنا السابقة نورد منها ما يلي:-

١/١- لازالت هناك فروق في مساحة بعض الأراضي بين المدرج بكل من : **سجـــــلات الأصول الثابتة ، وكذا سجلات الحيازة غير الناقلة للملكية ومستندات الملكية ومحاضر جرد الأراضي** الذي قامت به الشركة وفقا للأمر الإداري رقم (٢٦١٥) في عام ٢٠١٠ ، حيث لم تتخذ الإجراءات اللازمة نحو إجراء التصويبات في هذا الشأن ومنها : إختلاف في مساحة **أرض سنترال القلعة** بين المدرج بكل من سجل الاصول الثابتة (بادارة الاصول الثابتة التابعة للنيابة المالية) البالغة ١٩٥٥ م^{٢} وهو ما يطابق قرار التخصيص في عام ١٩٩٠ ، وبين محاضر الجرد المشار إليها حيث أدرجت بنحو ٣٩٩١ م^{٢} ، هذا بالإضافة إلى أن الرفع المساحى الذي تم بمعرفة إدارة الأملاك بالشركة لذات الأرض أثبتها بنحو ٢٩٢٥ م^{٢} ، وكذا أراضي سنترالات كل من : دار السلام ، بهتيم ، المعادي ٣ ، ٦ أكتوبر ٢ ، الطوابق ،السويس القديم ، فيصل بالسويس ، السادات ، عدة مواقع بمنطقة الغربية ومنطقة المنوفية بقطاع وسط الدلتا .

فضلا عن خلو محاضر الجرد المشار اليها من بعض الأراضي ومنها : " أرض مخازن شبرا بمساحة ١٤٠٠م^{٢}، أرض سنترال الفسطاط بمساحة ١٥٤١ م^{٢} ، مركز صيانة القناطر بمساحة ٤٥٩ م^{٢} ، مكتب تليفونات مصر القديمة بمساحة ٥٤م^{٢} .

يتعين ما يلى :-

- إعادة النظر في طريقة قيد الأصول المدرجة بسجلات الأصول الثابتة (الخاصة بالفترة من عام١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ وما تم بعدها من إضافات وإستبعادات) بحيث يتم القيد بصورة تفصيلية ليصبح أساس للمطابقة في السنوات القادمة ، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية .

- دراسة كافة الفروق بين سجلات كل من الأصول الثابتة والحيازة غير الناقلة للملكية ، ومحاضر الجرد المشار إليها وتسويتها مع إعادة الرفع المساحي لأرض سنترال القلعة بمعرفة هيئة المساحة وسرعة تسوية فرق المساحة مع الجهة الإدارية المختصة على ان يراعى تسجيل كامل الأرض وإجراء التصويبات اللازمة في ضوء ما سبق .

١/٢- تراخي الشركة في إجراء التصويبات اللازمة بشأن الإختلافات في قيم ومساحات العديد من الأراضي والمباني المشتراه من هيئة المجتمعات العمرانية - ببعض مناطق الشركة - بين المدرج بحسابات وسجلات الأصول الثابتة والمدرج بتعاقداتها نتيجة ادراج بعضها بتقييم أصول الهيئة (قبل تحولها إلى شركة مساهمة عام ١٩٩٨) ، فضلاً عن توزيع تكلفة البعض الأخر بالسجلات بشكل عشوائى على حسابات وسجلات الأصول الثابتة لمناطق الشركة المختلفة ، والتي مضى على سداد قيمتها البالغة نحو ٩٢ مليون جنيه أكثر من أربعة عشر عاما حيث تم السداد في عام ٢٠٠١ ، هذا بالإضافة إلى أثر ذلك على حساب إهلاك بعض المباني. ونشير إلى تراخى الشركة فى القيام بالرفع المساحى وتسوية تلك الفروق بالرغم من تحرير عقود الشراء فى الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٠ ، بالرغم من الإشارة لذلك بالعديد من تقاريرنا عن فحص ومراجعة موازين المراجعة الدورية والقوائم المالية للشركة خلال السنوات السابقة ويرتبط بذلك أن العقد المبرم بين الشركة وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة يفيد أن تلك الأراض والمباني المشتراه مخصصة للشركة لغرض إقامة سنترالات وكذا حظر التصرف في تلك الأراضي والمباني بكافة أشكاله .

يتعين سرعة حسم الإختلافات مع هيئة المجتمعات العمرانية ، مع تصعيد ذلك الأمر لمستوى إداري أعلى إن لزم الأمر ، وإجراء الرفع المساحي لتلك الأراضي بمعرفة هيئة المساحة وإجراء التصويبات اللازمة بحسابات وسجلات الأصول الثابتة مع مراعاة الأثر على حساب إهلاك المباني وفقا لذلك .

١/٣ تضمنت سجلات وحسابات الأصول الثابتة قيمة بعض الأصول غير المملوكة للشركة ، وكذلك التى شاب ملكية بعضها ملاحظات ومنها :

أ - بعض الأراضى (تخصيص بثمن - ونزع ملكية) وفقاً للقرار الجمهوري رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٣ - قرار حصر صافي أصول هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية - والتي صدرت بشأنها عدة فتاوى من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة فى هذا الشأن وآخرها الفتوى الصادرة بتاريخ ٢٠١٠/١/٦ "ملف رقم ٢٧٥/٢/٧ " ، كما أوصى الجهاز المركزي للمحاسبات "بإدراجها ضمن بند الأصول الأخرى كحق إنتفاع وليس ضمن بند أراضى على أن تفصح الشركة عنها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بإعتبارها تكلفة حق إنتفاع وأن يتم إستهلاكها فى حالة وجود قيود قانونية على مدة حق الإنتفاع بتلك الأراضى" منها :

١/أ - أرض نادى الشركة بالمعادى بنحو ٣٤٨ مليون جنيه البالغ مساحتها نحو ٨٧ ألف متر مربع والتى آلت ملكيتها - أرض النادي - لمصلحة التلغراف (مسمى الشركة المصرية للإتصالات وقتئذ) من مصلحة الأملاك الأميرية عام ١٩٥٥ بموجب محضر إستلام إشترطت فيه مصلحة الأملاك أستغلال الأرض في إقامة محطة لاسلكية وفي حالة إستغلالها في غير الغرض المخصص لها تؤول إلى المصلحة ، وتجدر

الإشارة إلى ان تلك الأرض لم تؤول إلى الشركة بموجب تخصيص من وزارة الاتصالات كما أشارت لذلك لجنة المراجعة (الحوكمة) بمحضرها المؤرخ في ٢٠١٤/٢/١١ .

٢/أ ـ أرض سنترال بني سويف البالغ مساحتها نحو ١١٩٤,٧ م٢ والمدرجة بسجلات الأصول الثابتة بنحو ١١,٩٥ مليون جنيه ، بالرغم من تخصيصها للشركة بقرارين من وزير الإتصالات رقمي (١٩) لعام ١٩٥٦ ، (٧٩) لعام ١٩٦٠ واللذان يقضيان بأنهما للمنفعة العامة .

٣/أ ـ أرض سنترال شبين الكوم بقطاع وسط الدلتا بنحو ٢ مليون جنيه البالغ مساحتها نحو ٤٠٢ م٢ .

وتجدر الإشارة إلى عدم إفصاح الشركة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠١٤/١٢/٣١ وما قبلها عن مدى وجود أى قيود على ملكية تلك الأراضى المشار إليها بالمخالفة للبند رقم (٧٤ ـ أ) من المعيار رقم ١٠ من معايير المحاسبة المصرية.

٤/أ ـ أراضي بنحو ٥٧ مليون جنيه بمنطقة إتصالات الدقهلية بقطاع شرق الدلتا .

يتعين حصر الحالات المماثلة وإجراء التصويبات اللازمة مع مراعاة الإفصاح عن ما تم الإشارة إليه .

ب ـ مازالت ملاحظة الإدارة قائمة بشأن عدم قيام الشركة بتوفيق أوضاعها مع محافظة المنوفية فيما يخص ارض مخزن وجراج تليفونات شبين الكوم بنحو١٥,٢٨٦ مليون جنيه والتي تم استلامها من المحافظة فى ١٩٧٣/١١/٢٥ وذلك على الرغم من صدور فتوى من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع (ملف رقم ٢٦٦/٢/٧) الصادرة فى ٢٠٠٧/١٠/٢٠ بعدم الاعتداد ببيع محافظة المنوفية للأرض المشار اليها لعدم سداد الثمن في حينه وتم إدراجها بحساب الأصول الأخرى .

يتعين على الشركة توفيق أوضاعها مع محافظة المنوفية بشأن تلك الأرض في ضوء الفتوى الصادرة بشأنها ودراسة جدوى الإحتفاظ بها وإتخاذ اللازم في هذا الشأن .

ج ـ قيم اراضى تم اضافتها بسجلات وحسابات الاصول منذ فبراير ٢٠٠٦ بالرغم من عدم وجود أية مستندات ملكية لها بالشركة ، ومنها على سبيل المثال: **أرض سنترال الزمالك** بنحو ٣١,٤٤٠ مليون جنيه بمساحة نحو ٢٠٩٦ م^{٢} حيث أن ما وافتنا به الشركة كمستند لا يعتد به لكونه لا يتضمن أي توقيعات أو إعتماد من أي جهة ، وكذا **أرض سنترال الكوربة** بنحو ١٣,٦ مليون جنيه ، **أرض سنترال الفوالة** بنحو ١٨,٣٦٦ مليون جنيه ، **أرض سنترال السويس القديم بمساحة ١٠٣٥م^{٢}** بنحو ١,٠٣٥ مليون جنيه ، **أرض سنترال شبرا الخيمة ١، ٢** بمساحة ٣٥٠٠ م٢ بنحو ٢٨ مليون جنيه ، مكتب تليفونات مصر القديمة بمساحة ٥٤م^{٢} .

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وموافاتنا بمستندات الملكية الفعلية (عقد – محضر تسليم ..... الخ) لتلك الأراضي مع تقنين وضعها وإجراء التسويات اللازمة وفقا لتلك المستندات.

د ـ لازلنا لم نقف على المساحة الحقيقية لأرض سنترال أسيوط القديم المدرجة بالسجلات بنحو ٦٧٥٢ م٢ بمبلغ ٢٠,٢٥٧ مليون جنيه والمدرجة بالسجلات على سند أنها مشتراه عام ١٩٤٥ حيث أن ما أفادتنا به الشركة بردها على تقاريرنا عن القوائم المالية في ٢٠١٤/١٢/٣١ بأن أيلولة مساحة تلك الأراضي تضمنتها قرارات لنزع الملكية والقرار الجمهوري رقم ٢٤٠ لعام ١٩٦٣ قد جانبه الصواب لكون القرار الجمهوري الأخير هو قرار تحديد قيمة صافي أصول هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية (مسمى الشركة وقتئذ) وليس قرار منح .

يتعين سرعة تفعيل قرار الجمعية العامة المنعقدة لإعتماد القوائم المالية لعام ٢٠١٢ الخاص باسناد اعمال الرفع المساحي للأراضي المختلف على مساحتها إلى هيئة المساحة للتأكد من الحدود والوجود الفعلى لها مع موافاتنا بمستندات الملكية لها وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك .

هـ ـ مازالت الأصول الثابتة "أراضى" تتضمن نحو ٩,٥٤٤ مليون جنيه قيمة أرض محطة الرقابة اللاسلكية بالجيزة البالغ مساحتها ٢٨٦٥,٦١م٢ والتي تم إضافتها للأصول في ٢٠٠٩/١٠ بدون سند ملكية ـ بعد تسليمها للجهاز القومي لتنظيم الإتصالات عام ٢٠٠٧ ـ وقد ورد للجهاز القومي لتنظيم الإتصالات كتاب رئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء المؤرخ في ٢٠١٤/١٢/١١ مفاده أن محطة الرقابة اللاسلكية آلت إلى الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات وهي مملوكة له بالفعل .
ويرتبط بذلك أن ذات الحساب يتضمن **نحو ١,٩مليون جنيه** قيمة باقي مساحة قطعة أرض بمدينة نصر مساحتها ٢٥٣ م٢ مباعة للمعهد القومي للإتصالات منذ عام ١٩٩٨.

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن .

و ـ قيمة قطعة أرض بمساحة ١٦٦٢ م ٢ والتي تم إستبدالها بقطعة أخرى مساحتها ٨١٠ م٢ أضيفت بسجلات الأصول (تخص مخازن الورش بالأقصر) بالإضافة إلى أنه لم يتم إنهاء إجراءات مبادلة قطعة أرض بمساحة ١٣٣٥,٦٥م٢ مدرجة بسجلات الأصول الثابتة مقام عليها سنترال الأقصر ١ بقطعة آخرى بمساحة ١٨٠٠ م٢ غير مدرجة بسجلات الأصول الثابتة أقيم عليها سنترال الأقصر ٣ بناء على طلب محافظة الأقصر بالرغم من إستلامها والبناء عليها .

ويتصل بما سبق عدم تضمين قرار مجلس إدارة الشركة رقم ١٩٤٠ في ٢٠١٠/١/٥ - بشأن نقل السنترال القديم إلى الموقع الجديد - الجهة التي ستتحمل بتكاليف نقل السنترال مما ترتب عليه عدم مطالبة المحافظة بنحو ٨٠ مليون جنيه يمثل قيمة ما تحملته الشركة لنقل الشبكة من سنترال الأقصر ١ إلى سنترال الأقصر ٣، وكذا عدم مطالبتها بقيمة مباني سنترال الأقصر ١.

يتعين إجراء التصويب اللازم مع إفاداتنا بشأن الإجراءات التي إتخذتها الشركة لإستيداء الأعباء المالية المترتبة على نقل سنترال الأقصر (١) إلى سنترال الأقصر (٣) .

ز - قيمة أصول بنحو ١٧ مليون جنيه تم إضافتها بحساب أجهزة مساندة للعمل - بقطاع الديوان العام - بدون أي مستندات مؤيدة .

يتعين موافاتنا بالمستندات المؤيدة لاضافة تلك الاصول.

ح - نحو ٦٠٠ ألف جنيه قيمة المسدد لشركة توزيع كهرباء القناة عن توريد محول كهربائي لمنطقة الشرقية ، وبالرغم من عدم توريده حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ إلا أن الشركة قامت بإضافته لحساب وسجلات الأصول الثابتة بالمنطقة

ط - عدد ٢١٩٥ وحدة FWT بنحو ٩٥٠ الف جنيه تخص شركة سوفي سات وذلك وفقا لافادة رئيس قطاع مناطق شرق القاهرة فى ٢٠١٠/١/١٧ بأنه تم خصم قيمتها من مستحقات شركة سوفى سات لدى الشركة - رغم الإشارة لذلك بتقاريرنا السابقة ، إضافة إلى قيمه تكلفة الدائرة المباعة لشركه GBI على كابل (TE NORTH) خلال الربع الاول لعام ٢٠١٥ .

يتعين إجراء التصويب في هذا الشأن لإظهار حسابات وسجلات الأصول على حقيقتها مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة.

١/٤ - مازالت حسابات وسجلات الأصول الثابتة تتضمن بعض الأصول التي هلكت هلاكا طارئا نتيجة تعرضها للسرقة أو للحريق وكذلك التي تم خروجها من الخدمة والإستغناء عنها ، منها :

أ - مبنى وأجهزة سنترال أكتوبر 3 والذي تعرض لعمل إرهابي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤ .

ب - قيمة ما تم سرقته من الكوابل خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ لعدد ٤ مناطق (القاهرة الكبرى – الاسكندرية – شرق الدلتا – الاسماعيلية) ، وخلال عامي ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ وكذا النصف الأول من عام ٢٠١٥ بجميع مناطق الجمهورية والتي تم إحلالها بكوابل جديدة بنحو ٦٨٩ مليون جنيه تم إضافتها بحساب الأصول الثابتة (بند مباني وبنية أساسية) خلال المدة من عام ٢٠١١ حتى النصف الأول من عام ٢٠١٥ ، وذلك بالمخالفة

للبند (٧٠) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الذى يوجب على الشركة إستبعاد القيمة الدفترية للجزء الذى تم إحلاله.

ج - قيمة محتويات بعض السنترالات والكبائن التي تم التعدي والإستيلاء عليها ببعض القطاعات ، منها قطاع وسط الدلتا .

د- قيمة عدد ١٣٠٨٣ جهاز لاسلكي (CDMA) بلغت قيمتهم نحو ٢٠,٦ مليون جنيه لم نقف على أماكن تواجدهم ، بالرغم من إدراجهة بحسابات وسجلات الأصول الثابتة بمنطقة المنوفية بقطاع وسط الدلتا .

هـ - قيمة أجهزة تم الإستغناء عنها بسنترال البتانون بقطاع وسط الدلتا بلغت قيمتها الدفترية نحو ٨ مليون جنيه وينتهي عمرها الإفتراضي عام ٢٠١٧، وكذا وحدات أونو بمناطق الغربية والقليوبية تم إستبدالها بنظام MSAN بذات القطاع بالإضافة إلى مصعدين تم إستبدالهما بجديد منذ ٢٠١٤/١٠ دون إستبعاد باقي قيمتهما الدفترية من السجلات والحسابات.

و - قيمة كبائن ميناتل وكبائن الخدمة العامة واجهزة تلغراف بمناطق الشركة المختلفة ومنها مناطق دمياط والدقهلية بقطاع شرق الدلتا .

ز - نحو٥٧ الف جنيه صافى قيمة السيارة سوزوكى فان موديل ٢٠١٤ رقم ٢١٩/ط د ف والتى تم سرقتها بتاريخ ٢٠١٤/٨/٥ وتم تحرير محضر برقم ١٠٤٨١/ج قسم مصر الجديدة.

ح - العديد من الاصول المحترقة بسنترال المنصورة شرق في ٢٠١٥/٢/٢٨ .

و تجدر الإشارة إلى نشوب حريق بسنترال الأوبرا يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/٨/١٢ بعد إعداد القوائم المالية محل الفحص ولم نقف على الآثار المادية لهذا الحريق .

يتعين حصر كافة الأصول التي تعرضت للهلاك الطارئ أو التي تم الإستغناء عنها لأي سبب وإجراء التصويبات بشأنها ومعالجتها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) ، مع مراعاة اتخاذ الاجراءات اللازمة التى تكفل حق الشركة تجاه شركة التامين للاصول المؤمن عليها ، مع موافاتنا بالخسائر المادية التي ترتبت على حريق سنترال الأوبرا .

١/٥ – عدم تأثر سجلات وحسابات الأصول الثابتة بحركة سحب الكوابل النحاسية من البنية التحتية بمناطق الشركة المختلفة منذ عام ٢٠١٣ وحتى تاريخه لإحلال محلها نظام MSAN وما يتبعها من دخولها المخازن وكذا حركة صرفها لإعادة إستخدامها في مواقع أخرى أو التصرف فيها للإستغناء عنها ، الأمر الذي يتعارض وقواعد الرقابة على أصول الشركة خاصة وما تستحوذ عليه تلك الكوابل من تكاليف باهظة .

يتعين سرعة تشكيل لجان من المختصين لحصر الأطوال والكميات التي تم سحبها من الكوابل النحاسية لإدخال نظام MSAN مع موافاتنا بكيفية التصرف بشأنها ومراعاة الأثر المالي والمحاسبي المترتب على

ذلك ، وكذا موافاتنا بخطة الشركة المستقبلية في ذات التوجه ومراعاة التصرف في تلك الكوابل وفقاً للأسلوب الأمثل الذي يحقق أقصى إستفادة للشركة ، مع سرعة وضع دورة مستندية لإحكام الرقابة عليها خلال مراحل فكها وحتى إعادة إستخدامها أو بيعها بسعر عادل .

١/٦ - تضمين حساب المبانى (تحسينات وتجهيزات) مبلغ ٩٩,٢٣ مليون جنيه ، بالإضافة إلى نحو ٨,٢٥٩ مليون جنيه بحساب التكوين الإستثماري بقطاع المشروعات يمثل قيمة أعمال تحسينات وترميمات العديد من مواقع الشركة والتي لا تمثل إضافة جوهرية ومؤثرة للأصول الثابتة تزيد من كفاءتها أو تزيد من عمرها الإنتاجي بالمخالفة لمعيار (١٠) من معايير المحاسبة المصرية .

يتعين إجراء التصويب الواجب بإستبعاد المبلغ المذكور من حساب الأصول والتكوين الإستثماري وإدراجه بحساب المصروفات بالمناطق التابع لها تلك السنترالات مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات.

١/٧ - **لم تتضمن سجلات وحسابات الأصول الثابتة ببعض القطاعات قيمة بعض الأصول منها ما يلي :**

أ - نحو ٢٦ مليون جنيه قيمة أعمال تم الانتهاء من تنفيذها واستلامها ودخول بعضها الخدمة دون اتخاذ إجراءات بشأن إضافتها لحساب الأصول جنيه وذلك نتيجة ضعف الترابط بين الإدارات الفنية وإدارات الشركة المختلفة الأمر الذي ترتب عليه إظهار حسابات ونتائج أعمال الشركة على غير حقيقتها .

يتعين إجراء التسويات اللازمة ومراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة لإظهار الحسابات علي حقيقتها .

ب - نحو ٣,١٧٩ مليون جنيه قيمة مبنى معهد التدريب بقنا والذي بدأ إستخدامه فعليا .

ج - نحو ٣٦٣ ألف جنيه باقي قيمة هناجر بمخازن العامرية مدرجة بحساب التكوين الإستثماري (بقطاع المخازن والمشتريات) رغم إستخدامها منذ عام ٢٠١٠ ، بالإضافة إلى نحو ١٤٦ألف جنيه قيمة أعمال تخص منطقة الهرم والعامرية والسوبيس تنفيذها بمعرفة قطاع الورش.

د - قيمة كابلات طابا ورفح ، والألياف البصرية التي تم تشغيلها في أعوام ١٩٩٠-١٩٩٤- ٢٠٠٨ على التوالي .

هـ - قيمة مباني خاصة بسنترال الحرية ، وكذا قيمة مبنى ملحق سنترال الغرق بالفيوم الذي تم الإنتهاء منه منذ عام ٢٠٠٨ .

و ـ نحو ٢ مليون جنيه المعادل لنحو ٢٦٩ الف دولار قيمة ٢٠% المتبقيه من المرحلة الثانية للتحديث الاول لكابل TENORTH حيث تم استلام السعات الخاصه بالتحديث وقدرها ٧٥٠ جيجا بايت فى شهرفبراير ٢٠١٥ و تم تعليتها الى حساب الاصول بنحو ٨٠% فقط من قيمتها .

يتعين إجراء التسويات اللازمة ومراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة لإظهار الحسابات علي حقيقتها .

١/٨ـ إستمرار عدم قيام الشركة بتقنين وضع أرض مبنى مجمع الخدمات بالقرية الذكية ـ والمستبعدة من سجلات الأصول بالشركة ضمن أراضي أخرى بناءً على قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ١٤٢ في ٢٠٠٤ ، ٩٨٩ في ٢٠٠٥ ، ٦٠٨ في ٢٠٠٦ ـ المقام عليها مبنى الشركة الرئيسي ومباني أخرى ، ولازال رد الشركة على الملاحظة متكرر منذ سنوات دون تقدم ملموس حيث جاء برد الشركة على تقريرنا عن القوائم المالية في ٢٠١٤/١٢/٣١ بأنه : " توجد لجنة مشكلة لفحص المشاكل المتعلقة بمبانى القرية الذكية وفور إنتهاء اللجنة من أعمالها سوف نوافيكم بالرد"

يتعين سرعة تقنين وضع الأرض المشار إليها ، فى ظل ورود خطاب لإدارة مراقبة الحسابات من شركة تنمية وإدارة القرى الذكية بخصوص تقنين وضع تلك الأرض ، وإعادة حساب إهلاك مبنى الشركة بما يتناسب مع الوضع القانوني لتلك الأرض .

٢ـ تم إضافة نحو٦,١٧٧ مليون جنيه لحساب الأصول الثابتة بقطاعي الديوان العام والجيزه عن عقدي منتجع النرجس رقمى(١٤/٢٠١٠/١٥)،(١/١٤/٢٠١٠/١٥) تنفيذ شركة أريكسون مقابل تخفيض حساب التكوين الاستثمارى (سنترالات محلية) وقد تبين بشأن ذلك مايلى:-

ـ تضمن المبلغ المشار إليه نحو ١,٥٨ مليون جنيه بالزيادة يمثل باقي ما سبق معالجته بحساب التكوين الإستثماري تطبيقا لقرار اللجنة العليا للمشتريات بتخفيض القيمة التعاقدية مع شركة أريكسون للمغالاة في الأسعار.

ـ تحمل الشركة عبء تكلفة المشروع بخلاف المتبع فى تنفيذ مشروعات المجتمعات العمرانية المغلقة التى يتحمل تكلفتها العميل.

ـ لم نقف على أسباب رسملة قيمة المشروع على قطاعى الديوان العام والجيزه وعدم إضافتها لحسابات الأصول بقطاع شرق القاهرة حيث ان المشروع مقام بالقاهرة الجديدة فضلا عن رسملة المشروع من واقع بيان صادر من نيابة الشئون الفنية بجاهزيته لدخول الخدمة في ٢٠١٤/٥/١٨ غير مؤيد بمحاضر إستلام إبتدائي له.

- لم يتم خصم غرامات تأخير على المورد عن تأخره فى توريد المهمات بنسبة ١٠%من القيمة التعاقدية.

يتعين إجراء التصويب اللازم مع تحديد المسؤلية بشأن تحمل الشركة تكلفة المشروع مع اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشان و موافاتنا بالمستندات المؤيدة لاستلام المشروع واسباب الرسملة على قطاعى الديوان العام والجيزه مع مراعاة خصم غرامات التاخير المستحقة على المورد من مستحقاته طرف الشركة.

٣- تقاعس الشركة عن سداد قيمة الأراضي المخصصة لها بثمن إلى الجهات الإدارية المختصة ، بالرغم من تخصيصها منذ سنوات طويلة يرجع تاريخ بعضها لعام ١٩٩١مما قد يترتب عليه إستعادة تلك الجهات الإدارية لها مرة أخرى (كما حدث بالنسبة لأرض عرب المدابغ بأسيوط ، وغيرها) **منها على سبيل المثال** أرض العقال قبلي ، الحواتكة ، الغنايم بمحافظة أسيوط .

كما نشير إلى ورود العديد من المطالبات من جهات إدارية مختلفة بالدولة (محافظات ووحدات محلية) لسداد مقابل حق إنتفاع أو قيمة شراء بعض الأراضي ، ولازال رد الشركة في هذا الشأن متكرر دون تقدم ملموس .

يتعين سرعة حصر كافة الحالات المماثلة ودراسة جدوى إحتفاظ الشركة بتلك الأراضي وتوفيق الأوضاع القانونية مع كافة الجهات الإدارية حفاظا على حقوق الشركة .

٤- تضمن حساب الأصول الاخرى بالخطأ قيمه بعض الدوائر والسعات المباعة بيانها كما يلى:-

أ- نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنيه يمثل الفرق بين قيمة ما تم إستبعاده عن تكلفة السعات المباعة لشركة RELIANCE INFOCOM على كل من كابلى SMWE 4 - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى وتكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول الأخرى بنحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه .

ب - نحو ١,٥ مليون جنيه يمثل قيمة الدائرة المباعة لشركة RELIANCE GLOBAL على كابل IMWE خلال الربع الاول لعام ٢٠١٥ ، ونحو ٩٢٠ ألف جنيه قيمة الدائرة المباعة لنفس العميل على ذات الكابل خلال شهر مايو ٢٠١٥ .

ج - نحو ٣,٨ مليون جنيه قيمه الدائرة المباعه لشركة GBI على كابل (EIG) المعادل لنحو ٥٠٠ الف دولار خلال شهر فبراير ٢٠١٥ .

يتعين إجراء التصويب بالإستبعاد من حساب الأصول الأخرى مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة .

٥ ـ تبين قيام الشركة باستبعاد تكلفه الدوائر المباعة بنظام IRU على كوابل الشركه المختلفه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ بعضها باقل من تكلفتها الدفتريه بنحو ١٩,٥٩٤ مليون جنيه والبعض الاخر باكثر من تكلفتها الدفتريه بنحو ٢,٩٢٥ مليون جنيه الامر الذى قد يؤثر على صحه صافى قيمه الاصول

يتعين موافاتنا باسباب تلك الاختلافات للوقوف على صحه حسابات الاصول مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات الاخرى .

٦ ـ تضمن حساب الأصول الأخرى قيمة الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع (الدوائر على الكوابل المختلفة) ولم يتم تبويبها فى حساب منفصل ضمن بنود الميزانية بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٣٢ (الفقرتين أ ، ب) الخاص بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة مما أدى إلى إظهار حساب الأصول الأخرى والإهلاك على غير حقيقته نتيجة حساب إهلاك لتلك الأصول .

نوصى بالالتزام بما ورد بالمعيار سالف الذكر وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء الخطة التسويقية للأصول المزمع بيعها .

٧ ـ لم يتضمن حساب الاصول الاخرى بقطاع الدولى نحو ٦,٣٧٣ مليون جنيه المعادل لنحو ٨٣٥ الف دولار وذلك قيمه شراء حق استخدام الشركه المصريه للاتصالات لمحطه كابل smw4 بنظام iru دون وجود فواتير مؤيدة لذلك بالرغم من استلامها فى شهر ديسمبر ٢٠١٤ وقد تم تحميل القيمه على حساب مصروفات حق استخدام دوائر بنظام iru خارج مصر بالخطا فى الربع الاول من عام ٢٠١٥ .

يتعين إجراء التصويب اللازم بإدراج القيمة المذكورة بحساب الأصول الاخرى ومراعاة أثر ذلك على الحسابات الاخرى مع موافاتنا بالفواتير الخاصة بمحطة كابل smw4 .

٨ـ لم نقف على مدى كفاية المخصص المكون منذ عام ٢٠١٠ بنحو ٣,٥ مليون جنيه لمواجهة الاحكام الابتدائية الصادرة ضد شركة كات بالجزائر عن قضايا عمالية نظرا لعدم موافاتنا بالتطورات القانونية اللاحقة لتلك الأحكام المشار اليها وذلك للحكم على مدى كفاية المخصص المكون من عدمه. كما لم نقف على نصيب الشركة المصرية فى الالتزامات المحتملة الناتجة عن قرار التصفية للشركة المذكورة عن الفترة من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ .

ونشير لعدم موافاتنا بنتائج أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب خسائر المشروع والبالغة نحو ٤٥٤ مليون جنيه رغم تشكيلها منذ ٢٠١٢/١٠/٢٣ وجدير بالذكر أن الإدارة سبق وأن أوصت بكتابيها رقمي ٢٨ في ٢٠٠٨/٢/١٣، ٤١ في ٢٠٠٨/٣/٥ بضرورة وقف ضخ المزيد من الأموال في هذا المشروع في ظل

موافقة مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات على تصفية المشروع عام ٢٠٠٧ لبلوغ الخسائر به حتى ٢٠٠٧/٩/٣٠ نحو ١٨٩ مليون دينار جزائري ـ إلا انه تم إلغاء هذا القرار لمزيد من الدراسة بموجب المذكرة رقم ١٧٥٣بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧ وإستمرت الشركة في استنزاف مواردها بالإنفاق على المشروع لتصل خسارته في عام ٢٠٠٩ نحو ١٣ مليار دينار جزائري ـ بلغ نصيب الشركة المصرية للإتصالات منها النصف وذلك قبل إتخاذ قراراً بتصفية المشروع .

وقد صدر قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٢٠١٥/٢/٩ م.أ بتاريخ ٢٠١٥/٣/٩) بمايلي :

ـ مخاطبة الحكومة الجزائرية إستنادا لمبدأ التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات لحل الخلاف بالتراضي

ـ تفويض الإدارة التنفيذية في التعاقد مع مكتب إستشاري أو أكثر لأخذ الرأي التفصيلي للمرحلة التالية ودراسة الملف بصورة تفصيلية .

وترى الإدارة أن ذلك القرار يعد من قبيل إستنزاف موارد الشركة في الصرف على موضوعات لا طائل منها ، خاصة في ضوء عدم وجود أي مستجدات مشجعة على لجوء الشركة لمستشارين خارجيين وإنفاق المزيد من الأموال في ظل ضبابية الظروف المحيطة بذلك الإستثمار منذ نشأته وحتى الآن .

نوصي بالإكتفاء بما منيت به الشركة من خسائر في ذلك المشروع ، على أن تسلك الشركة مسلك التفاوض مع الحكومة الجزائرية عن طريق السلطات المختصة بالدولة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن .

٩- تم رد قيمة خسائر اضمحلال خاص بالشركة المصرية لحضانات التكنولوجيا (متاحة للبيع) سبق تكوينها بنحو ٣٧٥ ألف جنيه على الرغم من تحقيقها صافى خسارة بلغت ٤٠٢ ألف جنيه عن عام ٢٠١٣ ونحو ٦٥٩ ألف جنيه عن عام ٢٠١٤ بالمخالفة للفقرة رقم (٦٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) .

يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب الإستثماربالقيمة المذكورة ومراعاة الأثر على الحسابات المرتبطة.

١٠- استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات خاسرة لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الاستثمار فيها فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في السنوات السابقة تمثل قيمة اضمحلال لبعض قيم هذه الاستثمارات **ومن امثلة ذلك:**

أ- شركة خدمات التوقيع الالكترونى (شركة شقيقة ومستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦) تضمن حساب الإستثمار نحو ٢,٥ مليون جنيه – يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية فى رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦ - على الرغم من عدم نهو التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة ، وقد أشارت

الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات فى ٢٠١٤/١٢/٣١ بعدم استكمال باقى الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير، ونشير لعدم موافاتنا بتقرير المصفي وحسابات التصفية عن الفترة من ٢٠١٣/٥/٢٩ حتى ٢٠١٣/١١/٢٨ – تاريخ العدول عن التصفية – كما لم نواف بأية قوائم مالية بعد العدول عن التصفية .

يتعين إجراء التصويب اللازم بإستبعاد المبلغ المذكور لحين نهو الإجراءات مع مخاطبة الشركة المذكورة بتطبيق أحكام القانون ١٥٩ لسنة١٩٨١ بشأن تأخر المساهمين في سداد نصيبهم في رأس مال الشركة في ظل وجود نفوذ مؤثر للشركة المصرية بها ، مع سرعة موافاتنا بكافة ما سبق مع توخي الدقة قبل الاستحواذ على الشركة المذكورة .

ب – الشركة العربية لتصنيع الحاسبات : إستمرار تضمين حساب الاستثمار نحو ٢,٤٥٠مليون جنيه قيمة المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥ – يمثل استكمال حصة الشركة المصرية فى نصيبها فى رأس المال المصدر – بالرغم من عدم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى نظراً لإحجام باقى المساهمين عن سداد باقى حصتهم فى رأس المال بالمخالفة للمادة (٣٢) من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتى تنص على " يسدد باقى هذه القيمة خلال مدة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريـــخ تأسيس الشركة " ، وقد أفادت الشركة بردودها السابقة على تقرير مراقب الحسابات بأنه سيتم الاتصال المباشر بالوزارات المعنية لسداد باقي حصتهم وهو ما لم يتم حتى تاريخ الفحص فى ٢٠١٥/٨ .

ونشير الى تفاقم خسائرها وبلوغ جملتها نحو٥٤,٨ مليون جنيه – حتى ٢٠١٤/١٢/٣١– بنسبة ٧٨% من رأسمالها المصدر.

يتعين إجراء التصويب اللازم ، لحين نهو الإجراءات والتأشير بالسجل التجاري بقيمة تلك الحصة ، مع حث الشركة العربية على مخاطبة الجهات المعنية لإعتماد تخفيض رأس المال قبل دعوة الجمعية العامة غير العادية لتخفيض رأسمالها المصدر ليساوى المدفوع في ضوء ما ورد برد الشركة المصرية على تقاريرنا السابقة في هذا الشأن مع تطبيق أحكام المواد ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨من اللائحة التنفيذية لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حفاظاً على حقوق الشركة المصرية لديها مع حثها على النظر فى حل الشركة أو إستمرارها تطبيقاً للمادة (٦٩) من القانون سالف الذكر مع موافاتنا بما تم بشأن قرار لجنة الاستثمار بالتخارج من الشركة المذكورة وفقا لقرار لجنة الإستثمار في ٢٠١٤/٧/٢ .

١١ ـ تمت الموافقة على زيادة رأس مال شركة TE للاستثمار القابضة بمبلغ ٣٥ مليون جنيه في ٢٠١٤/١٢/٢٥ وتمت تلك الزيادة بناء على قرار لجنة الاستثمار فى ٢٠١٤/٧/٢ بالاستحواذ على العديد من الشركات التابعة (سنترا للتكنولوجيا ، نظم المعلومات إكسيد) بالاضافة الى انشاء شركة بسنغافوره ولم نواف بدراسات الجدوى السابقة على تنفيذ اجراءات الاستحواذ الخاصة بشركة سنترا والدراسة السابقة على الشركة المزمع إنشاءها بسنغافوره .

ويرتبط بما سبق موافقة مجلس إدارة الشركة الأم فى ٢٠١٥/٣/٩ على إتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء شركة جديدة تعمل فى مجال التعهيد (Call Center) على الرغم من تماثل نشاطها مع شركة إكسيد التابعة والتى تم الإستحواذ عليها ، وقد أفادت الشركة بردها على تقرير الفحص المحدود فى ٢٠١٥/٣/٣١ بأنه سيتم بيع جزء من شركة إكسيد ، ولم نواف بالدراسات التى تم الإستناد إليها فى هذا الشأن .

يتعين موافاتنا بدراسات الجدوى التى إستندت إليها الشركة فى إتخاذ تلك القرارات مع تخفيض حساب الإستثمار لحين نهو الإجراءات والتأشير في السجل التجاري.

١٢ـ بلغت نسبة المساهمة في **شركة الثريا** ٠,٤٩٧ % بقيمة اسمية نحو ٣,٢٥ مليون دولار أمريكي بما يعادل ١٤,٨٢ مليون جنيه وقد تبين من القوائم المالية المعتمدة للشركة فى ٢٠١٣/١٢/٣١ تحقيق الشركة خسائر متتالية بلغت جملتها نحو ٤٦١,١٠٧ مليون دولار أمريكي و قد تم تخفيضها خصما من حساب الاحتياطيات ليصبح رصيد الخسائر المرحلة نحو ٢٦١,٨٠٦ مليون دولار أمريكي بنسبة بلغت نحو ٤٠ % من رأس مال الشركة فى ٢٠١٣/١٢/٣١ ولم يتم موافاتنا بالقوائم المالية للشركة المذكورة فى ذات التاريخ وعلى الرغم من ذلك لم تقم الشركة المصرية للاتصالات بإظهار استثماراتها بالقيمة الصحيحة لعدم حساب إثبات قيمة الاضمحلال هذا وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة أنه جارى دراسة الموقف من حيث إعداد دراسة خارجية من عدمه وذلك فى ضوء مبدأ التكلفة والعائد فضلاً على ذلك يتم حالياً إعداد دراسة داخلية وذلك لإستخدامها كمؤشر يتم العمل من خلاله وفقاً لنتائج الدراسة الداخلية.

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه كل من الدراسة الداخلية والخارجية وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ماتسفر عنه الدراسات المذكورة وموافاتنا بالقوائم المالية للشركة فى ٢٠١٤/١٢/٣١.

١٣ ـ لم يتم تحميل حساب المصروفات بما يخص الشركة من رسوم على الدوائر المضافة خلال العام على سعة حركة الاتصالات لجميع شبكات الكابلات الدولية بواقع ألف دولار عن كل دائرة STM1 تسدد للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات ، كما لم تقم الشركة المصرية للاتصالات بسداد قيمة الرسوم السنوية ومقابل الأعباء للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات عن تمرير حركة الاتصالات الدولية العابرة علي شبكات الكابلات الدولية التي تقوم بإنزالها داخل جمهورية مصر العربية والبالغ قدرها ٤٠٠ ألف دولار أمريكي وذلك بالمخالفة للمادة الرابعة

من ملحق رقم ١٠ لاتفاقية الترخيص رقم 1 لسنة ٢٠٠٦ وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا على القوائم الماليه فى ٢٠١٤/١٢/٣١ أنه تم التوصل الى اتفاق بين الشركه وبين الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات بشان تنفيذ بنود ملحق الترخيص المؤرخ فى ١١/ ١١/ ٢٠١٤ وأنه جارى اتخاذ اللازم للتحصيل من تحالفات الكوابل طبقا للمطالبات الواردة من الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات .

يتعين حصر الدوائر التي تم إضافتها خلال العام وتحميل الشركة بما يخصها من رسوم عن تلك الدوائر وسرعة مطالبة تحالفات الكوابل بمستحقات الجهاز القومى لتنظيم للاتصالات الناتجة عن تمرير حركة الاتصالات الدولية .

١٤ - لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٦,٠٧٦ مليون جنيه بيانها على النحو التالى :-

- نحو ٣,٥ مليون جنيه قيمة رسوم التراخيص الخاصة بالجهاز القومى لتنظيم الاتصالات والذى يمثل الفرق بين المصروف التقديري والمصروف الفعلي .
- نحو ١,٣٥٥ مليون جنيه قيمة ما تم خصمه من بنك قطر الوطني على عقد ١/٢٠١٤/٢٢٢ والخاص بتنفيذ أعمال الدعم الفنى على أنظمة الفوترة والتسعير .
- نحو ٦٠٠ ألف جنيه بدل انتقال الادارة العليا عن شهر يونيو ٢٠١٥ .
- نحو ١٨٣ ألف جنيه قيمة المستحق لشركتى MEUCCI ، ARAXXE عن أعمال مكافحة ظاهرة تمرير المكالمات الدولية بطريقة غير شرعية عن شهر يونيو ٢٠١٥ للشركة الأولى وشهري مايو ويونيو ٢٠١٥ للشركة الثانية .
- نحو ١٤٢ ألف جنيه قيمة باقى مستحقات الجهاز المركزي للمحاسبات حتى يونيو ٢٠١٥ .
- نحو ١٣٨ ألف جنيه قيمة المستحق لشركة جي سي إس (نظافة) عن شهري مايو ويونيو ٢٠١٥ .
- نحو ١٢٥ ألف جنيه قيمة المستحق لشركة توب سيرفيس (نظافة) عن شهر يونيو ٢٠١٥ .
- نحو ٣٣ ألف جنيه قيمة خدمات أمن وحراسة مستحقه لوزارة الداخلية عن شهر يونيو ٢٠١٥ .

يتعين اجراء التسويات اللازمة لاظهار حساب المصروفات على حقيقته ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المرتبطه.

١٥- لم نقف على صحة إيرادات الكوابل والتراسل البالغة نحو ١٦٦,٧٧مليون جنيه حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ وذلك يرجع لوجود خدمات تراسل مربوطة داخل السنترالات بالجمهورية بدون أوامر شغل ولم نواف بالمستندات التي تمكننا من التحقق من التحاسب على تلك الدوائر (حرارة ومعلومات) .
ويرتبط بذلك لم نقف على صحة التحاسب على عدد ١٢٦٠ دائرة من إجمالي عدد ١٥٥١ دائرة متاحة بسنترالات قطاع وسط الدلتا حيث تبين أنه يتم التحاسب على ٢٩١ دائرة فقط بنسبة ١٩ % . فضلا عن وجود متأخرات على بعض الدوائر بلغت نحو ٢,٦ مليون جنيه مرحل منذ عام ٢٠٠٢ .

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن مع سرعة موافاتنا بكافة البيانات اللازمة لإمكان التحقق من صحة إيرادات التراسل.

١٦ - لم تتضمن الإيرادات قيمة الرسوم المستحقة على شركة TE DATA حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ على توصيل خدمة الـ BIT STREAM على كل كابينة M SAN من الكبائن التي قامت الشركة بتركيبها حتى ذات التاريخ.

يتعين إجراء القيود المحاسبية اللازمة لإظهارحسابي العملاء والإيرادات على حقيقتهما ومراعاة الأثر على الحسابات المرتبطة.

١٧ - لم نقف على صحة إيرادات خدمة "الـ بت ستريم" BIT STREAM والتي بلغت قيمتها المدرجة بميزان مراجعة قطاع الديوان العام حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ نحو ٢٨٧ مليون جنيه حيث تبين :
- إعتمدت الشركة في المطالبة الصادرة للعميل - بالنسبة لبعض السرعات - على أسعار غير معتمدة من لجنة "الخدمات والأسعار " نتيجة لعدم عقد إتفاق بين الطرفين على الأسعار الجديدة ، فضلا عن إعتراض الشركة المصرية لنقل البيانات (TEDATA) على نحو ٢٨٢ مليون جنيه من إجمالي المبالغ المستحقة عليه لعدم الإتفاق على طريقة المحاسبة.
- محاسبة عملاء تلك الخدمة من الشركات غير التابعة (فودافون ، لينك ، نايل اون لاين ، إيجي نت) ضمن الفواتير الصادرة لهم بسعرموحد وهو سعر أدنى سرعة - وفقا لما هو وارد بالمطالبات - بغض النظر عن السرعات الحقيقية المقدمة لهم،وقد افادت الشركة بردها انه سيتم اجراء التسويات اللازمه وهو مالم يتم ونشير إلى عدم سداد تلك الشركات للمديونيات المستحقة عليهم والبالغة نحو٥مليون جنيه خلال النصف الاول من عام ٢٠١٥ .

يتعين سرعة ابرام عقود مع تلك الشركات يحدد فيها أسعار التحاسب عن كل سرعة مع إصدار فواتير تفصيلية يوضح بها أسعار كل سرعة مع اجراء التسويات اللازمة.

١٨- تضمن حساب إيراد اشتراك خدمات Bitstream شركات تابعة (حـ/٦١٤٤١١٣) نحو ١٠ مليون جنيه بالخطأ حيث تم تعلية نحو ٥٥ مليون جنيه قيمة إيرادات تقديرية عن خدمة الـ Bitstream عن شهر ابريل ٢٠١٥ فى حين أن المطالبة الفعلية بلغت نحو ٤٥ مليون جنيه فقط .

ونشير الى قيام الشركة بمنح شركة تى داتا خصم بمبلغ ٢٥ مليون جنيه بنسبة ١٥% من قيمة الفواتير خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥ دون موافاتنا بسند الشركة فى ذلك رغم طلبنا له شفاهة وكتابة وأخرها فى يوليو ٢٠١٥ .

يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء العقود المبرمة مع حصر كافة الحالات المماثلة ، وموافاتنا بسند الشركة فى منح الخصم الى شركة تى داتا .

الإستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة والتسويات التي كان من الممكن أن نكون على دراية بها بشأن الأصول الثابتة والأصول الآخرى وبعض المصروفات والإيرادات وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المختصرة المرافقة ليست معدة في جميع جوانبها الهامة طبقا لمعايير المحاسبة المصرية .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلى :-

١ - وجود بعض الأراضي المشتراه أو المخصصة للشركة منذ عدة سنوات وكذا بعض المباني دون إستغلال ، منها : -

أ - أرض بنحو ٦ مليون جنيه - بقطاع المشروعات - خصصت لإقامة سنترال المعراج بالعقد رقم ٥٩/٢٠٠٨/٧ من محافظة القاهرة للشركة بالقرار رقم (٣٨٠٨) لسنة ٢٠٠٧ بمساحة ١٢٠٠م٢ بمدينة المعراج المسلمة للشركة منذ ٢٠٠٨/٨/٢١ ، ونشير إلى أن البند الثالث من قرار التخصيص تضمن "إلغاء التخصيص في حالة عدم إقامة المشروع خلال سنة من تاريخ التخصيص "

ب - بعض قطع أراضي بنحو ٢,١١٣ مليون جنيه - بقطاع المشروعات (تكوين استثماري أراضى) مشتراه من بعض أجهزة المدن العمرانية الجديدة لإقامة سنترلات (أراضى سنترلات ٦ ، ٧ ، ٨ بمدينة ٦ أكتوبر ، ارض سنترال بمدينة الفيوم الجديدة ، ارض سنترال قنا الجديدة) يرجع تاريخ سداد قيمتها لعامى ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، لم يتم إستغلال تلك الاراضى منذ إستلامها خلال الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠١٠ ،٢٠١١ فضلا عن عدم ابرام عقود إبتدائية لتلك الاراضى نتيجة لوجود خلافات مع اجهزة المدن الجديدة ، بالإضافة إلى أرض

بمنطقة سوهاج بلغت مساحتها نحو ١٦٦٣,٣٩ م٢ سددت بقيمتها بنحو ٢٧٨ ألف جنيه منذ عام ٢٠٠٧ إلى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

ج - أرض بمدينة السادات بمساحة ٧٨٦٥ م٢ بنحو ١,٠٧٦ مليون جنيه .

د- أرض بمدينة الصداقة بمحافظة أسوان مبلغ ١٧٨ الف جنيه تبلغ مساحتها ٨٧٥ م٢ والتي تم تخصيصها للشركة بموجب قرارى محافظ أسوان رقمى ٨٤،٦ سنة ٢٠٠٨ لاقامة سنترال عليها وتم إنشاء قاعده خرسانية بالموقع وتركيب وحدة MSAN على مساحة ١٠٠م٢ من إجمالى المساحه الا أنة صدر قرار الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدوله بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٧ بعدم جواز تخصيص قطعة الارض للشركة المصرية للاتصالات ، وبتاريخ ٢٠١١/١/٢٤ طلبت الشركه من محافظ أسوان الموافقه على استئجار المساحه التى تم إستغلالها فقط ، وقد تم إحاله الموضوع للشئون القانونية بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٦ لإتخاذ الاجراءات القانوينة فى هذا الشأن .

هـ[- أرض ومبنى سنترال الفشن القديم بمحافظة بني سويف البالغ مساحته نحو ٢٢٠ م٢ والمخصص للشركة بالقرار الجمهوري رقم (٥٥١) لعام ١٩٧٢ ، والذي تم إخلاؤه من الأجهزة ونقلها إلى مبنى السنترال الجديد من عام ٢٠٠٦ .

و - عدد ١٢ قطعة أرض فضاء بقطاع شرق الدلتا

يتعين سرعة العمل على إستغلال تلك الأراضي في ظل مرور نحو ١٠ سنوات على إستلام بعضها .

٢- تأخر الشركة في تسجيل ونقل ملكية بعض الأراضي بالرغم من تحرير عقود إبتدائية لجانب منها منذ عام ١٩٧٠ ، وكذا التأخر في إبرام عقود شراء بعض الأراضي المقام عليها سنترالات بالرغم من سداد قيمتها بالكامل منذ سنوات سابقة يرجع بعضها إلى عام ١٩٨٧ منها على سبيل المثال : **عدد ٨ قطع أراضي مقام عليها سنترالات بقطاع شرق القاهرة ، أرض سنترال مدينة نصر "٢" ،** فضلا عن التأخر في نهو إجراءات التعاقد على **عدد ٥ قطع أراضي ومباني بالقرى الساحلية** المتفق عليها ضمن عدد ٤١ قطعة مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على الرغم من سداد الشركة نحو ٩٢ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠١.
ويرتبط بذلك ان مجلس إدارة الشركة قد قرر بجلسته المنعقدة في ٢٠١٤/٨/١٢ الموافقة على تسجيل عدد 30 قطعة أرض على أن تتحمل الشركة عن كل قطعة نحو 40 ألف جنيه تصرف عن طريق الشئون القانونية بالشركة ونحو 200 ألف جنيه تصرف عن طريق مكاتب خارجية يتم التعاقد معها ، ولم نقف على أسباب

إستعانة الشركة بمكاتب قانونية خارجية في الوقت الذي يتوافر بكل من القطاع القانوني والقطاع الإستراتيجي للاضطلاع بهذه المهمات.

يتعين تحديد المسئولية بشأن التراخى فى ابرام تلك العقود ، وسرعة حصر كافة الحالات المماثلة وإبرام التعاقد فى ظل مرور أكثر من ٢٥ سنة على سداد قيمة بعضها حفاظا على حقوق الشركة طرف الغير مع إعادة النظر في تكليف المكاتب الخارجية بتلك الأعمال والإستفادة من القطاعات المختصة بالشركة ومن ثم ترشيد الإنفاق .

٣ - وجود العديد من التعديات على الأراضي غير المستغلة وتراخي الشركة في إتخاذ ما يلزم بشأنها بالرغم من سابق الإشارة إليها بتقاريرنا السابقة ومنها :-

أ- تعدي هيئة البريد على جانب من ارض سنترال برج العرب بقطاع الإسكندرية وبحري

ب- تعدي جهاز مدينة الصالحية على أرض مملوكة للشركة .

ج- التعدي على مساحتين كل منهما ٧٥٠ م^{2} بنطاقي سنترال أجا وسنترال بلقاس وذلك بقطاع شرق الدلتا .

د - تعدي على أرض بمساحة 989 م^{2} (موقع سنترال الطوابق) بقطاع الجيزة .

هـ - تعدي بعض الأهالي على أراضي بمنطقتي دمنهور وكفرالدوار .

يتعين حصر الحالات المماثلة و اتخاذ كافة الاجراءات الادارية والقانونية الجادة التى تكفل الحفاظ على ممتلكات الشركة ، مع إتخاذ الإجراءات للتوصل إلى إتفاق نهائي مع جهاز مدينة الصالحية الجديدة في ذات الشأن .

٤ - لم يتم حسم الخلاف بين الشركة والهيئة القومية للبريد بشأن الأرض البالغ مساحتها ٢٣٣٣,٧ م٢كما لم يتم إبرام عقد إيجار مع هيئة السكة الحديد لمساحة الأرض البالغة ٦١٤٧,١١ م٢ - بمنطقة أرض السبيل - والذي كان مقررا إبرامه معها منذ ٢٠٠٩/٥/٢٠ وهو ما لم يتم رغم تكرار الإشارة إلى ذلك بتقارير الإدارة السابقة .

نوصي بسرعة رفع هذا الخلاف إلى الجهات المختصة وسرعة إتخاذ اللازم بشأن إزالة المعوقات التي تحول دون إبرام عقد الإيجار .

٥ - عدم قيام الشركة بالافصاح عن صافي القيمة الدفترية للاصول المتوقفة عن الاستخدام والمحتفظ بها لحين التصرف فيها و منها عدد (٤) فرعات لكابل TE-NORTH والبالغ صافي قيمتها الدفترية في ٢٠١٥/٦/٣٠ نحو ٢٩٧ مليون جنيه ولم يتم استخدامها منذ دخول الكابل الخدمة في يوليو ٢٠١١ وذلك بالمخالفة لمعيار الاصول رقم (١٠) حيث أشار المعيار الي انه يفضل قيام الشركة بالافصاح عن هذه المعلومات باعتبارها

ذات فائدة لمتطلبات مستخدمي القوائم المالية ، ونشير فى هذا الصدد الى امتلاك الشركة لعدد ٥ فرعات على الكابل المذكور ولم يتم استخدام منها سوى فرعة واحدة بسعة ٢٦٠ جيجا بايت وتم اجراء التحديث الاول لهذه الفرعة واضافة نحو ١٣٥٠جيجا بايت لسعة الفرعة ليصبح اجمالى السعات المتاحة على الفرعة (الكابل) نحو ١٦١٠جيجا بايت وان ما تم استخدامه من بداية تشغيل الكابل حتى تاريخه نحو ٣٠٠جيجا بايت فقط.

نوصى بمراعاة ماورد بالمعيار سالف الذكر مع العمل على سرعة تسويق هذه الفرعات التى لم يتم تشغليها بعد حتى لا تعد من قبل الطاقات غير المستغلة لتحقيق أقصى عائد اقتصادى للشركة .

٦ - بلغ رصيد المديونيات المستحقة على ح / عملاء خدمات إتاحة تكميلية في٢٠١٥/٦/٣٠بنحو ٣٤٠مليون جنيه مقابل نحو ٣٠٤مليون جنيه فى ٢٠١٤/١٢/٣١بزيادة نحو ٣٦ مليون جنيه نتيجة لتراخى الشركة فى تحصيل مديونياتها المستحقة لدى هيئة المجتمعات العمرانية مما ترتب عليه تراكم تلك المديونيات والتى تتمثل فى قيمة مقايسات تم تنفيذها لصالح الهيئة ولم يتم تحصيلها على الرغم من افادة الشركه بردهاعلى تقاريرنا السابقة بأنه جارى تحصيل تلك المديونيه الا انه تبين زيادتها بخلاف ما ورد برد الشركه.

يتعين اتخاذ الإجراءات الجاده بشأن تحصيل تلك المديونيه حفاظا على حقوق الشركه طرف الغير

<u>ملاحظـــــات تتعلق بسلامة التصرفات وتمثل إضرار بالمال العام وتتطلب تحديد المسئولية :</u>

١- قامت الشركة خلال عام ٢٠١٤ بإجراء تسويات مالية بإستبعاد قيم عن بعض الأراضي ومصاريف مساحية بنحو ٦,٣ مليون جنيه من حساب الأصول الثابتة - تمت تسويتها بحساب التكوين الإستثماري بقطاع المشروعات وحساب الإحتياطي - بعد مراجعة أعمال لجنة دراسة نتائج الجرد الذي قامت به الشركة وفقا للقرار الصادر من الرئيس التنفيذي لـــها رقم (٢٦١٥) في ٢٠١٠/٥/٢٤ **وذلك دون موافاتنا برأي المستشار القانوني للشركة** في هذا الشأن ، ويتمثل ذلك المبلغ في ما يلي :-

أ - نحو ٣,٨ مليون جنيه يمثل الفرق في قيمة أراضي سبق إدراجها بحسابات وسجلات الأصول الثابتة منذ عدة سنوات بقيمة أكبر من القيمة الواردة بعقود شرائها ، **مما يشكك في صحة القيمة المسددة عن تلك الأراضي وقتئذ .**

ب - نحو ٢,٥ مليون جنيه يمثل قيمة بعض الأراضي منها نحو ١٨٠ ألف جنيه قيمة أرض " الخارجة " بالوادي الجديد بمساحة ٦٠٠ م٢ والتي تم تخفيض مقابلها من حساب الإحتياطي لكونها أدرجت بحسابات وسجلات الأصول الثابتة وفقا لتقييم عام ١٩٩٨ - وهو تاريخ تحويل هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة - و تبين من الجرد الفعلي الذي قامت به الشركة عدم الوجود الفعلي لتلك الأراضي .

ج - نحو ١٨ ألف جنيه قيمة مصاريف مساحية عن بعض قطع أراضي لم يتبين بالجرد الوجود الفعلي لها .

الامر الذى يشير الى صورية شراء تلك الاراضى - سواء المدرجة بقيمة بالسجلات أو المسدد لها مصاريف مساحية - أو التصرف فيها بطريق غير قانوني للغير .

يتعين إجراء التصويب اللازم مع إجراء المساءلة القانونية اللازمة بشأن تلك الأصول وموافاتنا بالرأي القانوني المعتمد المشار إليه .

٢- تم شراء أجهزة ومعدات ومشتملات ومكونات شبكة IP CORE الخاصة بشركة TE DATA بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٣ بنحو ٢٧٢ مليون جنيه (أصول ومخزون) غير متضمن ضريبة مبيعات بنحو ١٢,٦ مليون جنيه تم إدراجها ضمن **أصول قطاع تخطيط وتنفيذ المشروعات** بالرغم من عدم حيازة القطاع لها وتخالف طبيعة عمله ، وقد شاب عملية الشراء بعض الملاحظات تمت الإشارة إليها بعدة تقارير دون أي تقدم ملموس بشأنها وهي :-

أ - لم يتم العرض على مجلس ادارة الشركة المصرية حتى ٢٠١٥/٨ بالمخالفة للمادة ٢٩ من اللائحة المالية للشركة .

ب - لم نقف على ما يفيد قيام شركة TE Data بأخذ موافقة الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات على بيع أجهزة الشبكة بالمخالفة للمادة (٤) من الترخيص الممنوح لها ، وقد جاء رد الشركة المصرية للإتصالات غير موضوعي حيث أفادت أنها قامت بشراء أجهزة وليس شبكة ، في حين أنه تمت مخاطبة شركة TE Data من قبل الجهاز القومي أكثر من مرة آخرها في ٢٠١٥/٧/١ بما يفيد أن قيامها بالتصرف في أجهزة ومعدات الشبكة يعد إخلال من جانبها بإلتزماتها القانونية وفقا للمادتين (٨٥ ، ٨٦) من القانون (١٠) لعام ٢٠٠٣ .

ج - عدم عدالة سعر شراء تلك الأجهزة حيث تم تحديد صافى القيمة الدفترية لتلك الأصول بنحو ٢٠٧ مليون جنيه في ٢٠١٣/٦/٣٠ كأساس للشراء وفقا لتوصية اللجنة العليا للمشتريات ، وبالرغم من مرور نحو ٩ اشهر على ذلك التاريخ ووجود تلك الأصـــول في حيازة TE DATA وإستفادتها من الإيرادات المحققة منها منفردة دون الشركة المصرية ، إلا أنه تم قيد تلك الأصول بحسابات وسجلات الشركة في ٢٠١٤/٤/١ ــ وهو تاريخ الإضافة للأصول ــ بنفس القيمة دون الأخذ في الإعتبار قيمة إهلاك تلك الفترة المذكورة البالغة نحو ٧٢ مليون جنيه ، ونشير إلى أن ما وافتنا به الشركة من مبرر لذلك يتمثل في بيان غير معتمد لا يعتد به .

د - تم إضافة قيمة الأجهزة المشتراه من TEDATA فى ٢٠١٤/٤/١ البالغ إجمالي قيمتها الدفترية نحو ٨٢٨ مليون جنيه ، والتي تم استلامها من شركةTE DATA بدون محاضر إستلام لها من قبل اللجنة الفنية المشكلة لهذا الغرض بموجب التعليمات رقم (٧٠) فى ٢٠١٤/٢/١٧ إكتفاءً بوجود محاضر معاينة

لبعض المواقع غير موضح بها مفردات تلك الأجهزة وحالتها الفنية مع وجود العديد من الملاحظات بمحاضر المعاينة لم تقم الشركة بتصويبها ، ونشير إلى تأخر الشركة ـ حتى ٢٠١٥/٦٣/٣٠ ـ في إصدار شهادة قبول نهائي لكافة أجزاء الشبكة بالمخالفة لما ورد بعقد الشراء بند ٢/٤ والذي تضمن " أن يقوم الطرف الثاني بإختبار الأجهزة والمعدات وإصدار شهادة قبول نهائي للأجهزة التي اجتازت الإختبار في موعد أقصاه ٦٠ يوما من تاريخ العقد " ، والذي كان يجب أن ينتهي في ٢٠١٤/٥/٢٢ .

هـ ـ لم نواف بالمديونيات المستحقة على الشبكة والتكاليف الخاصة بعقود الدعم الفنى او الصيانة المبرمة مع الغير والسارية وقت شرائها والملتزمة بسدادها الشركة المصرية وفقا للتعاقد المبرم – بند ٢/٤ من عقد الادارة المبرم ، بالرغم من تكرار طلبها بعدة خطابات من الشركة .

و – مخالفة الشركة للبند (٥) من العقد المبرم بين الشركة المصرية للاتصالات وشركة TE DATA في ٢٠١٤/٤/١ الذي نص على أن مدة التعاقد ستة أشهر تجدد لمرة واحدة (تنتهى فى ٢٠١٥/٣/٣١) ، حيث قامت بتجديد عقد إدارة وتشغيل وصيانة شبكة اتصالات(IP) وتقديم خدمات الدعم الفني ونقل الخبرات مع شركة TEDATA عن الفترة من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ ، وذلك نتيجة لعدم نقل الخبرات وتكوين الكوادر اللازمة بالشركة المصرية مما ترتب عليه تحمل الشركة مبلغ ١٦,٥ مليون جنيه (شاملة ضريبة المبيعات) قيمة هذا التعاقد المشار إليه ، ولم نقف على أسباب ذلك.

ح ـ تم إبرام عدة تعاقدات بنحو ٣٦٣مليون جنيه بنسبة١٧٥% من صافى القيمة الدفترية للشبكة عند شرائها من شركة TE DATA وذلك لتوريد مهمات لزوم تجهيز وتحديث وتوسعة وإدارة وتشغيل وصيانة وتقديم الدعم الفنى للشبكة للقيام بدورها فى تقديم خدمات الإتصالات الحديثة لعملاء الشركة المصرية للاتصالات (خدمات الصوت والـ BB) تنفيذاً للبند الثانى والثالث من قرارات اللجنة العليا للمشتريات فى ٢٠١٣/١٢/٢٣ وذلك بموجب عدد١٦عقد مع عدة شركات .

ط- ضعف الرقابة على كافة المهمات والتركيبات الخاصة بتلك الشبكة سواء المشتراه من شركة TE DATA او التى تم التعاقد عليها لتطوير اداء الشبكة حيث مازالت مهمات وقطع غيار الشبكة المشتراه ومعظم المهمات الموردة بالعقود المشار اليها بمخازن شركة TE DATA ومن مظاهر ذلك :-

ـ تم اضافة نحو ٢٧ مليون جنيه لحساب الاصول الثابتة يمثل قيمة جزء من وحدات DSLAM المتعاقد على توريدها مع شركة الكاتيل بالعقد (٥/٢٠١٤/٢١١) لزوم تحديث وتجهيز وإجراء توسعات بالشبكة ، بالإضافة إلى نحو ١٠٥ مليون جنيه لحساب الاصول الثابتة يمثل قيمة وحدات DSLAM ومهمات لزوم شبكة(IP CORE) وذلك بدون وجود محاضرتركيب وإستلام مؤيدة للتركيب والإستلام رغم طلب تلك المحاضر بخطابنا الصادر برقم ٣٦٧ في ١١ / ٦ / ٢٠١٥ إكتفاء بموافاتنا ببيانات بموقف تركيب بعض المهمات والوحدات الوارده بالعقود سابقة الذكر .

- تم اضافة نحو ١٠٢ مليون جنيه لحساب التكوين الإستثماري قيمة توريد مهمات،ووحدات DSLAM ، ووحداتWI –FI ACCESS POINT، بطاريات،موحدات،أنفرتر،UPS ،وزيادة عدد الـ LICENSEالخاصه بتطبيقات الكوابل النحاسيه المقدمه لخدمات الADSL ، والتي تم توريد معظمها بموجب العقود سابقة الذكر لم نقف على ما تم تركيبه منها .

- تم إضافة نحو ٦٤,٣ مليون جنيه - غير متضمنة نحو ٦,٤ مليون جنيه ضريبة مبيعات ـ ضمن حساب المخزون مقابل تخفيض مديونية شركة TE Data - يمثل مهمات وقطع غيار خاصة بالشبكة المذكورة بدون مستندات للفحص والإضافة ودون إدراجها بكشوف الحاسب حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ ، فضلا عن عدم وجود تلك المهمات بمخازن الشركة المصرية .

- لم يتم جرد (أجهزة IP CORE) ضمن الجرد السنوى لعام ٢٠١٤ بالمخالفة للتعليمات التنفيذية للشركة الخاصة بجرد الأصول الثابتة فقرة (٢) من ثانياً وتعليمات الإدارة فقرة (١) من ثانياً.

يتعين تحديد المسئولية بشأن شراء تلك الأصول بقيمة غير عادلة وإنعدام الرقابة على تلك المهمات والأصول ، وموافاتنا بالمستندات المؤيده لتركيب مشمول العقود المشار إليها للوقوف على ما تم تركيبه من تلك الاصول مع موافاتنا بأسباب تجديد عقد الصيانة بالمخالفة لما ورد ببنود العقد ، مع ضرورة إعادة تبويب تلك الأصول على قطاعاتها المختصة وإجراء التسويات اللازمة برسملة ماتم تركيبه منها بموجب محاضر تركيب معتمده .

٣- زجت الشركة بنفسها وبصورة متكررة في عدة مشروعات بدراسات جدوى قاصرة وغير دقيقة ، مما ادى إلى تدني نسبة إستغلال تلك المشروعات أو إنعدام الإستغلال لبعضها ، فضلا عن أن إسناد معظم تلك المشروعات تم بالأمر المباشر ، بالإضافة إلى شراء أراضي واصول اخرى مختلفة وإنشاء مباني دون إستغلال ، وقد ترتب على ذلك تكبد الشركة بخسائر تتمثل في ضياع عائد إستغلال تلك الأموال وتحمل الشركة ضمن القوائم المالية بمصاريف إهلاك بعض تلك الأصول بالإضافة إلى تمثيلها طاقات عاطلة غير مستغلة وبلغ ما أمكن حصره من تلك المشروعات نحو ١,٥ مليار جنيه ، **تتمثل فيما يلي :-**

٣/١- مشروعات لتقديم الخدمة اللاسلكية بلغ ما أمكن حصره منها **نحو ١,١ مليار جنيه** ، وقد تركز إسناد تنفيذ معظمها بالأمر المباشر - دون مبرر - لعدد ٣ شركات هى (تليتك – ZTE – هاواوى) دون اللجوء لأسلوب المناقصات والممارسات العامة والمحدودة المنصوص عليها بلائحة نظام الشراء والبيع ، والتي شاب تنفيذها العديد من الملاحظات ، تتمثل فيما يلي : -

أ- **مشروع إنشاء شبكة لاسلكية بعدد ١٨٠ ألف خط بنظامDECT** بتكلفة بلغت نحو ٤٦٠ مليون جنيه وتم تشغيلها خلال اعوام ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٠ والمسند تنفيذها لشركة "الوسنت تكنولوجى الامريكية " ووكيلها

الحالى بجمهورية مصر العربية شركة " تليتك " ، وقد بدأت العيوب الفنية بالشبكة فى الظهور خلال عام ٢٠٠٠ مما اضطرت معه الشركة الى اتخاذ قرار استبدال الشبكة بنظام آخر وهو CDMA ، وتم إسناد فك تلك المحطات لشركة " تليتك " بالأمر المباشر وهي ذات الشركة المنفذه للمشروع وقد قامت الأخيرة بالإحتفاظ بما تم فكه بمخازنها لمدة نحو عامين دون أي محاضر تسليم وتسلم بينها وبين الشركة المصرية لإحكام الرقابة عليها - ولم نتحقق من تأثر سجلات وحسابات الاصول الثابتة بشأن اضافات واستبعادات تلك الاصول أو على اية اضافات بمسمى المشروع حتى تاريخه ، كما لم نقف على كيفية التصرف فى باقى تلك الاصول بخلاف ما تم بيعه رغم كتبنا المتكررة للشركة في هذا الشأن وآخرها في ٢٠١٤/١٠/٢٧ .

ونشير إلى قيام الشركة بإستبعاد نحو ٤٠٨ مليون جنيه من حساب الأصول الثابتة خلال عام ٢٠١٤ بمسمى أجهزة سنترالات وشبكات لاسلكية بدون محاضر تخريد توضح بيانات وأماكن تلك الأصول المستبعدة من السجلات ، ولم نقف على إرتباط تلك الأصول المستبعدة بمشروع الـ DECT .

ب - مشروعات بنحو ٥٩٥ مليون جنيه - بعدة قطاعات بالشركة - لتقديم خدمة الـ CDMA "الاسـلكى المشتركين " ، عمل تحديث للشبكة وإضافة خدمة ال EVDO لعدد ٣٧ محطة لاسلكية تنفيذ الشركات (تليتك – ZTE – هاواوى) ، وقد تبين تدنى نسبة الإستفادة من المشروع لعدم إمكانية إستخدامه من العملاء بالكفاءة المطلوبة لسوء الخدمة مما أدى لإنخفاض عدد المشتركين على الشبكة كما **بقطاع وسط الدلتا** حيث بلغت نسبة الإستغلال فيه ٢٥% .

ويرتبط بذلك في الوقت الذي خاضت فيه الشركة منفردة تجربة نظام الـ CDMA منذ عام ٢٠٠٥ وثبت لها عدم نجاح النظام لوجود العديد من الشكاوى منه ، دخلت الشركة المصرية في شراكة **مع شركة سوفي سات** فى مشروع تركيب وتشغيل وصيانة عدد ٢٠٠ ألف خط بنظام CDMA ، ولم نقف على أسباب قبولها شريك في هذا المشروع نظرا لما تتمتع به الشركة المصرية من قدرة فنية وملاءة مالية لتنفيذ المشروع منفردة وقتئذ ، فضلا عن عدم تمتع شركة سوفي سات بملاءة مالية كافية تؤهلها لمشاركة الشركة بهذا المشروع ، وهو ما أيده إقتراض سوفي سات نحو ٣٠٠ مليون جنيه من عدة بنوك بضمان المشروع ، ثم تعثرها عن السداد وقيام الشركة المصرية بإبرام تعهد للبنوك بسداد نحو ٥٦٥ جنيه عن كل خط يتم تركيبه من الخطوط الخاصة بالإتفاقية ، وقد إستمرت الشركة في سداد تلك القيمة حتى عام ٢٠١٣ بالرغم من إنخفاض رسوم التركيب المحصلة من العملاء ومع إرتفاع تكلفة التشغيل ، ولم يتم تعديل نسب إقتسام الأرباح الواردة بالإتفاقية بالرغم من إنتقال عبء التمويل والإدارة إلى الشركة ، بخلاف تحمل الشركة بتكلفة الدعم الفني لتلك الخطوط البالغ قدرها ٥٠٠الف دولار سنويا .

ج - أجهزة الإدارة والتحكم والمراقبة بنحو ٢٧,٦٩ مليون جنيه قيمة المسند توريدها لشركة نوكيا سيمنس - بالعقود أرقام (١٨٤/٢٠٠٢/١٥ - ١٤٤/٢٠٠٢/١٥ - ٣٢/٢٠٠٣/١٥ - ١١٩/٢٠٠٣/١٥ وملحقه) حيث تبين أنه بعد إستلام المشروع إبتدائيا وجود قصور فى أداء أجهزة النظام نتيجة بعض الملاحظات الجسيمة قدرت قيمتها بنحو ١٥ مليون جنيه ومازالت الشركة تتفاوض مع شركة نوكيا سيمنس لحل المشاكل التى تعرض لها المشروع للمحافظة على كفاءة الشبكة وتلافي الملاحظات الموجودة .

د - تنفيذ نظام خدمة الإتصال بين المحافظات بنظام IP بنحو ٦,٩٥ مليون جنيه المسند لشركة إيكوانت بموجب العقد (٢٣/٢٠٠٥/١٥) تبين عدم إستفادة الشركة من المشروع وفصل الـ SYSTEM نهائيا فى ٢٠١١/٥/١٥ لعدم نجاح إختبارات القبول النهائية لسوء الخدمة وجارى قيام الشركة بتحديث الشبكات الى شبكات NGN المعتمدة على بروتوكولات IP.

هـ - توريد عدد ٥ وحدات MSAN بنحو ٢,١٧١ مليون جنيه لسنترال بولاق الدكرور تنفيذ شركة كويك تل بالعقد رقم (٢٤/٢٠٠٨/١٠ فى ٢٠٠٨/٩/٤) يتمثل فى ٦٠ % من قيمة عدد ٣ وحدات تم توريدها، ٣٠ % من تكلفة باقى الوحدات التى لم تورد منه نحو ١,٥ مليون جنيه بحساب التكوين الإستثمارى (سنترالات محلية) وحساب الدفعات المقدمة ، تبين عدم تشغيل الوحدات الموردة حتى تاريخه لصعوبة عمل ال Management لهذه الكبائن وكثرة أعطال ال Fusc's ، ولازال الموضوع متداول بالشئون القانونية بالشركة .

<u>وقد ترتب</u> على كافة ماسبق ذكره - وهو ليس على سبيل الحصر بل على سبيل المثال - من تخبط قرارت وسياسات الشركة وإنتقالها من نظام تشغيل أثبت فشله وقام بتوريده موردين محددين بالأمر المباشر إلى نظام تشغيل آخر أثبت فشله ايضا وأسند تنفيذه لنفس الموردين ، ما يلي :

- إنتقال تحمل عبء تلك الأخطاء والمخاطرة غير المحسوبة بأموال الدولة إلى العملاء وإحجامهم عن التعامل على التليفون الثابت لسوء الخدمة مع إرتفاع التكلفة ، مما ترتب عليه ضياع إيرادات ـ نتيجة كثرة الأعطال وإنصراف المشتركين عن التليفون الثابت ـ كان من الممكن تحقيقها إن أحسنت الشركة إختيار نظم تشغيل جيدة تلبي حاجات المشتركين ، والتي كان من الممكن أن تزيد من ملاءة الشركة المالية.

- سيطرة أنظمة المحمول على سوق الإتصالات نتيجة تقديمها مزايا وعروض تلبي حاجة المشتركين ، كان من المفترض أن تحرص الشركة على تقديمها لهم بدلا من إهدار الأموال في تلك الأنظمة الفاشلة.

- ضياع فرصة الإستفادة من تلك الأموال المستثمرة في أصول غير مستغلة .

- تكبد الشركة بخسائر تتمثل في تكلفة تلك الأنظمة التي أثبتت فشلها ومحاولة تحديث بعضها مما سيحمل الشركة تكاليف إضافية تزيد من العبء المالي على الشركة .

يتعين تحديد المسئولية بشأن :

- إسناد توريد وتنفيذ تلك المشروعات بالأمر المباشر دون مبرر.

- الدخول في تلك المشروعات بدراسات غير دقيقة وقاصرة .

- إسناد فك محطات الـ DECT بالأمر المباشر وتشوينها بمخازن المورد دون أي رقابة من الشركة المصرية منذ عام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٨ .

- إستبعاد تلك الأصول من سجلات الشركة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٤ دون إعداد محاضر تخريد ، على الرغم من فك تلك المحطات منذ عام ٢٠٠٦ .

- تكرار وتركز الإسناد لعدد محدد من الموردين بالرغم من سابق التعامل معهم في أنظمة تشغيل أثبتت فشلها وكبدت الشركة خسائر .

- قبول تلك الأجهزة والتراخي في التفاوض مع الشركة للحصول على أجهزة بديلة للحفاظ على كفاءة وأداء الشبكة .

٣/٢ - قيمة كوابل نحاسية وأجهزة سنترال محلي بنحو ١٠,٣ مليون جنيه تم إضافتها على حسابات الأصول الثابتة خلال أعوام ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ،٢٠١٣ خاصة بسنترال الطوابق والذى لم يتم البدء في إنشاءه كما لم يتم موافاتنا بمكان تواجد تلك الأجهزة المشار إليها .

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن ، مع موافاتنا بمكان تواجد الأجهزة المشار إليها .

٣/٣- قيمة كوابل ألياف ضوئية وسنترال ترادفي وأثاث بنحو ٥,٨ مليون جنيه تم إضافتها على حسابات الأصول الثابتة خلال عام ٢٠٠٣ تخص سنترال المعصرة ، والذي لم يتم تشغيله حتى تاريخه برغم الإنتهاء من بناءه وتسلمه في عام ٢٠١١ بتكلفة بنحو ١,٦ مليون جنيه ، حيث تم رفضه من قبل قطاع التسويق لعدم الحاجة إليه حاليا أو مستقبلا كما ورد بخطاب مدير عام المنطقة الثالثة بقطاع غرب القاهرة والجيزه في ٢٠١٢/١٠/٣ .

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن .

٣/٤ - قيمة توريد وتركيب وإحلال محطات كهربائية بنحو ٤,٤٠٦ مليون جنيه بالعقد رقم (١١٣/٢٠٠٨/٦) للمواقع (الصف - البدرشين - العياط - أبو النمرس - المنصورة شرق - الزقازيق غرب - دمنهور) تنفيذ شركة الشرق الأوسط للهندسة والإتصالات تم توريدها فى ٢٠٠٩/١١/١٥ ، تبين عدم مطابقة تلك الأجهزة للمواصفات لاختلاف بلد المنشأ مما أثر على كفاءة التشغيل لوجود أعطال بمعظم تلك الأجهزة ،

وقد تم تقدير الخسائر المادية التى لحقت بالشركة بنحو ١,٦٥٤مليون جنيه بمعرفة اللجنة المشكلة لفحص الاجهزة على أن يتم العرض على نائب الرئيس التنفيذى للموافقة على السير في الاجراءات القانونية.

يتعين تحديد المسئولية بشأن ذلك .

٣/٥ - فروق أسعار بالزيادة بنحو ٣,١ مليون جنيه تحملتها الشركة نتيجة تعاقدها بالأمر المباشر مع شركة وادى دجلة لتوريد ١٠ الاف كم مواسير بولي إيثلين بسعر ١٧٨٠ جنيه / كم بموجب العقد (٢/٧/٢٠١٤/٤٢١) فى ٢٠١٤/٣/٣٠ ، حيث تم التعاقد مع شركة كريمو بالأمر المباشر لتوريد نفس الصنف بكمية ٤٩٠٠ كم بسعر ١٤٧٠ جنيه/كم في **ذات التاريخ** بموجب العقد رقم (١/٧/٢٠١٤/٤٢١) بفارق قدره ٣١٠ جنيه / كم وهوما يؤيد ما ورد بالملاحظة من تحمل الشركة بفروق أسعار ويتعارض مع رد الشركة بعدم تحمل تلك الفروق، فضلا عن انه نتيجة لسوء التخطيط تكدست المواسير فى المخازن وتشوين بعضها بالعراء فى ظل إنخفاض معدل الصرف منها والتوصية من رؤساء القطاعات المختلفة لتوفير مساحات تخزينة او إيقاف التوريد لفترة زمنية او تخفيض التعاقد وهو ما يؤكد عدم الحاجة الماسة لتلك المهمات .

يتعين تحديد المسئولية بشأن الشراء بالامر المباشر وكذا إهدار الأموال بالشراء باسعار تفوق التعاقدات المماثلة وما نتج من اضرار نتيجة تكدس المخازن بتلك المهمات وتشوينها بالعراء خاصة ، في ظل عدم وجود حاجة ماسة وعاجلة .

٣/٦ - نحو ١,٣١٥ مليون جنيه قيمة شراء وتجهيز عدد ٨ سيارات نقل أموال ماركة نيسان ، حيث قامت الشركة بشرائها دون توفر المواصفات اللازمة لاستغلالها فى الغرض المخصص لها ، تبع ذلك قيام الشركة باجراء تعديلات على بعضها (تجهيزات) اثرت سلباً على كفاءتها بل ودفعت الوكيل المعتمد الى اعتبارها خارج الضمان وذلك فى الاشهر الأولى التالية لتاريخ الشراء ، وقد صاحب ذلك انه لم يصدر لبعضها سوى أمر شغل واحد فقط خلال ٧ أشهر ، وهو ما أيدته مذكرات بعض مسئولي أقسام النقل بالشركة ومنهم مسئول النقل بالمنطقة الأولى جيزه ومنطقة الأسكندرية .

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن .

٣/٧ - قيمة مواسير ١١٠ مم بنحو ١,٩ مليون جنيه (شطب رقم ٧/٢/١) - بقطاع المشتريات والمخازن - تم شراؤها من شركة "جولدن بايب " في ٢٠١٣/٨/٢٤ وتبين عدم مطابقتها للمواصفات وفقا لإختبارات المركز القومي للبحوث .

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن .

٣/٨ - قيمة شبكة الـ NOC بنحو ٢٦٦ مليون جنيه بالإضافة إلى قطع غيار بنحو ٢٨٦ ألف جنيه والتي تم إنشاءها عام ٢٠٠٨ ، ونشير إلى أنه تم تشكيل لجنة لتخريدها من غير المتخصصين والتي اشارت في تقريرها في ٢٠١٤/٩/٩ الى عدم إمكانية فتح الأجهزة للوقوف على حالتها ومدى حاجة الشركة إليها من عدمه.

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن .

٣/٩ - **قيمة أجهزة شبكة ATM ، CK2Z** بنحو ١٢٥ مليون جنيه - بقطاع النظم - والتي تم إستلامها نهائيا خلال عام ٢٠٠٦ ، بالإضافة إلى ما تم إنفاقه على الدعم الفني للمشروع بنحو ١٦,٨ مليون جنيه خلال عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ ، حيث لم يستغل منه سوى ١٠% من إجمالي الطاقة المتاحة للمشروع .

يتعين تحديد المسئولية بشأن الصرف على أصول لا تحتاج الشركة إليها ، مع موافاتنا بخطة الشركة في كيفية إستغلال تلك الأصول .

٣/١٠ - باقى قيمة ما تم صرفة على الآراضى المخصصة للشركة من قبل وزارة الإتصالات بالمنطقة الإستثمارية التكنولوجية بالمعادي بنحو ٦,٥١٢ مليون جنيه - بحساب التكوين الاستثماري مبانى بقطاع المشروعات - مرحل منذ عام ٢٠٠٩ ، والمخصصة لإنشاء مشروعات وسنترال عليها ثم صدر قرار مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠١١/٣/٨ بالغاء تنفيذ المشروع لعدم وضوح الرؤية المستقبلية وتسليم قطعة الأرض لمجلس إدارة المنطقة الإستثمارية والتكنولوجية مشروطاً بإسترداد كافة المبالغ التي تم سدادها بمعرفة الشركة المصرية للإتصالات وهو ما لم يتم حتى أغسطس ٢٠١٥ .

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن .

٣/١١ - مبنى انزال رأس سدر والذى بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المنصرفة عليه نحو ٤ مليون جنيه ، مبني الكابل البحري بسيدي كرير بالأسكندرية **بنحو ١,٨مليون جنيه** والذي توقف العمل به منذ عام ٢٠٠٨ مركز تحصيل بحلوان بمساحة ١٣٨,٤ م٢ منذ عام ٢٠٠٢ **بنحو ٥١٧ ألف جنيه** والذي أفادت اللجنة الخاصة بتنفيذ مشروع الفون بوتيك في ٢٠٠٥/١٢/٣١ بعدم تناسب المبنى مع أهداف المشروع ولم يستغل منذ ذلك التاريخ ، ونحو ١,٢٦٧ مليون جنيه قيمة الدفعة المقدمة المسددة عن العقد (١٣/٢٠١٠/١٥) فى فبراير ٢٠١١ والخاص بتوريد وتركيب وادخال الخدمة لعدد ٦ وصلات ميكروويف بشمال وجنوب سيناء والذى كان المقرر له الانتهاء من تنفيذه فى ٢٠١١/٩ فى حين لم يتم الانتهاء منه حتى تاريخه لعدم امكانية تنفيذ وصلة

شمال سيناء وعدم استلام الأراضى المخصصة للشركة مما أدى لتعرض بعض الأجهزة للتقادم ولازالت الشركة تتفاوض مع شركة أريكسون على أن تقوم الشئون القانونية بدراسة العقد للإفادة بالرأي القانوني في هذا الشأن .

يتعين توخى الدقة عند إجراء الدراسات التى تسبق طرح الأعمال مما يضمن تنفيذها فى المواعيد المقررة لها وعدم تعرض أجهزتها للتقادم .

٣/١٢- بعض خدمات الشبكة الذكية حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل ومنهاكابل EIG بنسبة ٨٦% ، و كابل TENORTHبنسبة ٨١% ، وكابل IMWE بنسبة ٨٠% .

يتعين سرعة اتخاذ اللازم للاستفادة من تلك الاصول .

٣/١٣ - **قيمة شراء عدد ٢٥ عامود إنارة بالطاقة الشمسية** للعمل بأسوار مخازن الشركة بأبو زعبل من شركة " بي أي سي للإلكترونيات " بقيمة إجمالية بلغت نحو ٤٨٥ ألف جنيه بقطاع المخازن والمشتريات وتم إستلامها في ٢٠١٢/١٢/٢٤ ، إلا أنه تبين عدم صلاحية تلك الأعمدة للعمل بمخازن أبو زعبل وتم نقلها إلى مخازن الشركة بالهرم في ٢٠١٣/٢/١٨ حيث تبين ايضاً عدم صلاحيتها ، هذا ولم يتم الإستفادة من تلك الأعمدة حتى تاريخه .

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن .

٤- <u>تراخي الشركة في تحصيل مديونياتها المستحقة لدى بعض العملاء دون مبرر مما ترتب عليه تراكمها ثم الدخول بعد ذلك في نزاعات قانونية تتكبد فيها مبالغ كبيرة فضلا عن غل يدها عن إستثمار تلك الأموال المعطلة لدى عملائها وضياع عوائدها على الشركة ومنها :</u>

٤/١ - إستمرار تراخي الشركة في إستيداء المديونية المستحقة على شركة TE DATA حيث بلغت المديونية المستحقة عليها في ٢٠١٥/٦/٣٠ نحو ٦٣٥ مليون جنيه ، وقد سبق وأن اشرنا بتقريرنا على القوائم المالية المستقلة في ٢٠١٤/١٢/٣١ إلى تجاوز المديونية المستحقة على الشركة في ذات التاريخ نحو ١,١ مليار جنيه ، منها نحو ٣١٩ مليون جنيه يخص خدمات قدمت للعميل منذ عام ٢٠١١ ، ٤٢٩ مليون جنيه منذ ٢٠١٤/٤ ، وبالرغم من أن تلك الخدمات قدمت للعميل منذ سنوات وقام بتحصيل قيمتها نقدا من عملائه وأستفاد من عوائد تلك الأموال ، إلا أنه قام بسداد جزء منها بنحو ٦٨٦ مليون جنيه ، بشيكات مؤجلة السداد يبدأ تحصيلها من مارس ٢٠١٥ وتنتهي في ٢٠١٥/٩ .

٤/٢ - تضمن حساب عملاء قصيري الأجل شركات خدمة ADSL (حـ/٢٣١٧٩٠٢) نحو ٤٥,٨٩ ألف جنيه مستحقة على شركة يالا مصر (Yalla Misr) مرحل من عام ٢٠١٤ .

يتعين حصر الحالات المماثلة والعمل على تنشيط قطاع التحصيل بالشركة لاستيداء حقوقها المالية طرف الغير .

٥- تقاعس الشركة عن تحميل نحو ٢٤٩ مليون جنيه كمديونية مستحقة طرف بعض المقاولين وبعض عملاء المقايسات وفقاً لمكاتبات رؤساء قطاعات تنفيذ الشبكات لرئيس قطاع الشئون القانونية في ٢٠١١/٤/٢١ وكذا فحص بعض المقايسات ولم نقف على تغطية تلك المديونيات بخطابات ضمان سارية لصالح الشركة .

يتعين تحديد المسئولية بشأن التراخي في إثبات وتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المقاولين والعملاء مع افادتنا بشأن وجود خطابات ضمان لتغطية تلك المبالغ من عدمه وكذا بالموقف القانوني الذي تم إتخاذه بشأن إستيداء تلك المديونيات .

<u>ملاحظـــــات خاصـة بالرقـابة الداخـــلية :-</u>

١- وجود فروق في أرصدة المخزون بين الظاهر بميزان المراجعة في ٢٠١٥/٦/٣٠ وبين المدرج بحسابات المخزون في ذات التاريخ بقطاعي :

- **النظم والتراسل** بنحو ٦١,٧٨ مليون جنيه (مخزن صيانة السنترالات بالقاهرة ومدن القناه ومراكز الأعطال ، مخزن قطع غيار تراسل ألماظة ، مخزن سنترالات قبلي) .

فضلا عن وجود كميات من قطع الغيار بمخازن القطاع المختلفة بدون قيمة تم توريدها على عدة عقود بعضها يرجع إلى عام ٢٠٠٤ ، بالإضافة إلى قطع غيار بنحو ١,٣٢ مليون جنيه خاصة بأجهزة تكييف السنترالات الألمانية وكذا أصناف من المهمات بعدة مخازن بالقطاع .

- **المخازن والمشتريات** بنحو ٣,٩ مليون جنيه .

يتعين بحث ودراسة تلك الفروق وتسويتها ، مع حصر كافة قطع الغيار والمهمات الموجودة بمخازن القطاع بدون قيمة وتحديد قيمة عادلة لها وإدراجها بحسابات المخازن مع مراعاة الأثر على الحسابات المرتبطة.

٢ - عدم إعداد ختاميات للمقايسات الخاصة بإصلاح الحوادث والسرقات مما ترتب عليه عدم إحكام الرقابة لما يتم صرفه على تلك المقايسات منها على سبيل المثال ما تم صرفه عليها بقطاع شرق الدلتا بنحو ٦١ مليون جنيه خلال عامي ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ .

يتعين مراعاة اعداد تلك الختاميات احكاماً للرقابة

٣ - ما زلنا لم نقف على صحة تخفيض حساب العملاء بقطاع الدولي بنحو ١٨,٢٧٥ مليون جنيه خلال الربع الرابع لعام ٢٠١٤ مقابل التعلية لحساب جارى الديوان لعدم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لذلك .

يتعين موافاتنا بالمستندات المؤيدة للتحقق من صحه تلك المعالجه المحاسبيه .

٤ - مخالفة المادة (٩٧ - و) من اللائحة المالية للشركة حيث تبين عدم إجراء المطابقة الشهرية بين أرصدة العملاء بالأستاذ العام بالإدارة المالية للشركة وسجلات حسابات المشتركين الشخصية وبيان العلاقات التجارية بقطاعات الشركة المختلفة مما ترتب عليه وجود إختلافات في أرصدة العملاء بين الظاهر بموازين المراجعة وبين المدرج بالسجلات في ٢٠١٥/٦/٣٠ كما يلي :-

قطاع الدولي : - وجود فرق بنحو ٣٠ مليون جنيه في رصيد حساب عملاء قصيري الأجل في ٢٠١٥/٦/٣٠ بين المدرج بالسجلات المالية البالغة نحو ٧٢,٣ مليون جنيه وبين المدرج بسجلات العلاقات التجارية البالغة نحو ٤٢,٣ مليون جنيه (منها نحو ٣٧ مليون جنيه مرحلة من سنوات سابقة ترجع إلى عام ٢٠٠٣ وما قبله)

- وجود فرق بنحو ١٥٨ مليون جنيه في رصيد حساب عملاء دوائر خارج مصر في ٢٠١٥/٦/٣٠ البالغ نحو ٧٣٠ مليون جنيه وبين رصيد الحساب بإدارة العلاقات التجارية في ذات التاريخ البالغ نحو ٥٧٢ مليون جنيه .

قطاع غرب القاهرة : وجود فرق بنحو ٤٧,٨ مليون جنيه في متأخرات العملاء بالزيادة في المدرج بسجلات المتأخرات بالسنترالات عن المدرج بسجلات ضبط الإيراد بها ، و بالنقص بنحو ١٣ مليون جنيه في المدرج بسجلات ضبط الإيراد عن سجلات المتأخرات ، وكذا وجود فروق في أرصدة المشتركين بين المدرج بالإحصائية المجمعة وبين السجل الموحد (سجل ١١١) .

- وجود فروق بنحو ٣٥,٢ مليون جنيه في حساب تأمينات عملاء قصيرة الأجل في ٢٠١٥/٦/٣٠ بين الظاهر بميزان المراجعة والبالغ نحو ١٩١,٨ مليون جنيه وبين المدرج بسجلات ضبط الإيارد البالغ نحو ١٥٦,٦ مليون جنيه .

كما نشير إلى وجود رصيد لحساب عملاء مشتركين في ٢٠١٥/٦/٣٠ دائنا بنحو ١٠ مليون جنيه مما يستلزم بحثه وموافاتنا باسباب ذلك.

منطقة بني سويف : وجود فروق بنحو ٢,٣ مليون جنيه في رصيد المتأخرات بين الوارد بسجلات ضبط الإيراد وبين الوارد سجلات المتأخرات (١٠٥) الممسوكة ببعض السنترالات .

يتعين حصر تلك الإختلافات بكافة مناطق الشركة وبحث أسبابها وإجراء التصويب اللازم فى ضوء ما يسفر عنه البحث.

٥ - عدم وجود سجلات تحليلية بأرصدة تأمينات العملاء على مستوى كافة قطاعات الشركة بالمخالفة للمادة (٩٩) من اللائحة المالية للشركة والتي تضمنت " أن يرفق بالمركز المالي كشف تحليلي بمفردات الحسابات المدينة والدائنة التي تزيد عن ١٠٠٠ جنيه ".

يتعين الالتزام بالمادة المشار اليها .

٦ - التراخي في حسم العديد من الخلافات بين الشركة وبين بعض الجهات الإدارية والشركات التابعة للدولة التى يرجع بعضها لسنوات سابقة مما ترتب عليه الحجز على حسابات الشركة ببعض البنوك ، منها على سبيل المثال نحو ١٣,٣٩ مليون جنيه بقطاع الديوان العام بعضها يرجع لعام ٢٠٠١ ، وكذا نحو ٣٠٨ ألف جنيه بقطاع غرب القاهرة بالإضافة إلى العديد من المبالغ بعدة قطاعات بالشركة ، ونشير إلى أنه بالرغم من صدور بعض أحكام لصالح الشركة إلا أنه لم يتم رفع الحجز عن الأرصدة المحجوز عليها .

يتعين سرعة حسم الخلافات موضع تلك الحجوزات للإستفادة من تلك الأموال غير المستغلة مع سرعة إتخاذ اللازم بشأن رفع الحجز عن الأرصدة الصادر بشأنها أحكام لصالح الشركة .

ملاحظـــــــــــات أخـــــــرى:

١ - قصور في أعمال إدارات الأصول الثابتة والسجلات الممسوكة بها بمناطق الشركة المختلفة حيث تبين :

- عدم القيد أولا بأول بتلك السجلات .
- الإعتماد الكلي على إدارة الأصول الثابتة بالديوان العام في القيد بالسجلات وعدم توافر صور من سندات الملكية بالمناطق.
- عدم إجراء المطابقات الدورية اللازمة أول بأول بين تلك الإدارات وبين إدارة الأصول الثابتة بالديوان العام.

- عدم وجود سجلات تفصيلية للأصول الثابتة بتلك المناطق تتضمن البيانات التفصيلية لكل أصل ، مما يستحيل معه إجراء المطابقات اللازمة ، الأمر الذي أفقد إدارات الأصول الثابتة بمناطق الشركة أهميتها وإنتفاء الغرض من إنشاءها في ظل مركزية القيد والإحتفاظ بسندات الملكية .

يتعين اعداد السجلات بصورة تفصيلية احكاماً للرقابة .

٢ - نوصى بمراجعة منظومة تأمين كافة أصول الشركة وممتلكاتها من حيث :-

- تأمين كافة مواقع الشركة ضد خطر الحريق والسرقة وغيرها من الأخطار .
- تطبيق منظومة الحفظ الإلكتروني لكافة مستندات الشركة وعقودها .

٣- تضمنت الحسابات المدينة والدائنة العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة بالعديد من قطاعات الشركة ، بعضها يمثل مبالغ مختلف عليها بين الشركة وجهات إدارية لازالت محل نزاع منذ سنوات سابقة دون حسم.

يتعين بذل المزيد من الجهد لتسوية تلك الأرصدة .

٤- تضمن حساب التكوين الاستثمارى مبانى ادارية بقطاع الديوان بنحو ٥٩ مليون جنيه قيمة باقى تنفيذ اعمال انشاءات نادى الشركة بالمعادى تبين بشأنه ما يلى :-

- عدم وقوفنا على ما تم استلامه من اعمال المرحلة الاولى المقرر لها الانتهاء فى يوليو ٢٠٠٩ كما لم يتم الانتهاء من تنفيذ جميع أعمال المرحلة الثانية حتى تاريخه المقرر لها الانتهاء فى سبتمبر ٢٠١٢ .
- تضمن الرصيد نحو ١,٣٨٤ مليون جنيه مسدد بالزيادة للهيئة الهندسية للقوات المسلحة المنفذة للأعمال لعدم استنزال مقابل الدفعة المقدمة من بعض المستخلصات وكذا الخطأ فى حساب نسبة الـ ٥% مقابل الاستلام الابتدائى .
- لم يتضمن الرصيد نحو ٢,٧٧٥ مليون جنيه قيمة ٥% - ١٠% مقابل الاستلام الابتدائى التى تم خصمها من اجمالى أعمال المرحلة الاولى والثانية على التوالى ، وكذا قيمة بعض المهمات اللازمة لتنفيذ بعض الأعمال .

يتعين موافاتنا بما تم استلامه من اعمال المرحلة الاولى وموقف تنفيذ أعمال المرحلة الثانية ومراعاة ما تم صرفه بالزيادة عند صرف باقى المستخلصات للهيئة وإجراء التسويات اللازمة فيما سبق الاشارة اليه .

٥ ـ تم تحميل نحو ٦٩,٦٣ مليون جنيه على حساب التكوين الاستثمارى(سنترالات محليه-اجهزة تراسل-مهمات MSAN) ـ بقطاع المشروعات ـ بقيم إجمالية لعدم استيفاء بيانات كشوف الحاسب الآلى لبعض البيانات اللازمة لاغراض المراجعة (أرقام العقود- أرقام القيود وتاريخها- أسماء الشركات المنفذه)

يتعين استيفاء كافة البيانات التفصيلية اللازمه فى هذا الشأن للتحقق من صحة تلك المبالغ.

٦ ـ تراكم المديونيات المستحقة على العملاء بالعديد من قطاعات الشركة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ وما بعده وذلك نتيجة بطء التحصيل وعدم قيام الشركة بأخذ الضمانات الكافية لحفظ حقوقها تجاه العملاء .

ويرتبط بذلك أنه لم يتم تحميل العملاء بالسنترالات والذين تم نقل تبعيتهم من قطاع الدولي بقيمة المكالمات الدولية عن الفترة ما قبل ٢٠٠٩/١٠ لعدم نقل أرصدتهم من قطاع الدولي إلى القطاعات المختصة .

يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن مع تنشيط قطاع التحصيل بالشركة .

٧ ـ لازالت الشركة لا تمسك حسابات مخازن فرعية بقطاعات الشركة المختلفة.

نوصي بإنشاء حسابات مخازن فرعية بقطاعات الشركة المختلفة مع وضع الدورة المستندية لها لأحكام الرقابة على موجودات تلك المخازن .

٨ ـ قامت الشركة برفع دعوى تحكيمية ضد شركتي المحمول (فودافون ، موبينيل) خلال عام ٢٠٠٩ وذلك نتيجة مخالفتهما للمادتين ٢٨ ، ٢٩ من قانون ١٠ لسنة ٢٠٠٣ لتنظيم الإتصالات وكذا المادة رقم (١٣) من إتفاقية الترابط المبرمة بين الشركة المصرية وكلا من الشركتين ، وذلك فيما يخص قيام شركتي المحمول بالتحاسب فيما بينهما بأسعار تقل عن الأسعار التي يحاسب كل منهما الشركة المصرية للإتصالات ، الأمر الذي ترتب عليه إحجام المشتركين عن التعامل بالتليفون الأرضي والإقبال على إستخدام المحمول مما انعكس أثره على تدني إيرادات المصرية.

وقد تم تكليف مكتب "جيبسون " لحساب الإيرادات الفائتة على الشركة المصرية خلال الفترة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٩ ، قدرها المكتب بنحو ٨,٨ مليار جنيه تخص كل من شركتي المحمول مناصفة ، بالاضافة الى ما قامت نيابة الشئون الإستيراتيجية بالشركة بتقدير تلك الإيرادات بمبالغ تفوق القيمة المذكورة.

وقد تم الفصل في الدعوى المقامة ضد شركة فودافون في غير صالح الشركة ، وبالنسبة لشركة موبينيل فلم يحسم الأمر بعد.

هذا وقد بلغ ماتم صرفه على هاتين الدعويين نحو ٩٠مليون جنيه بخلاف ما تم صرفه من مكافآت بنيابة الإستيراتيجي والمشار اليها بتقاريرنا السابقة .

(ونشير إلى أن ذلك المبلغ تم صرف معظمه بالدولار ـ سواء ما يخص المكتب الإستشاري الأجنبي أو المصري المكلف بمتابعة الدعوى ـ فضلا عما تحملته الشركة من مصاريف إقامة وبدلات سفر للخارج).

ويرتبط بذلك أننا لم نقف على الموقف النهائي للدعاوى المرفوعة بشأن المديونيات المستحقة والتى تحملت عنها الشركة اتعاب محاماه بنحو ٢٤ مليون جنيه - وقد سبق الإشارة إليها بعدة تقارير سابقة وتم إبلاغ بعضها لمعالي المستشار النائب العام - ضد كل من :

أ - شركة النيل للإتصالات [١] والتى بلغت مديونياتها في ٢٠١٥/٦/٣٠ نحو ٦٥,١٢ مليون جنيه بالإضافة إلى نحو٩مليون جنيه مدرج بحساب الأرصدة المدينة ، وبشأن تلك المديونية نشير إلى أن رصيدها الظاهر بميزانية التصفية للشركة في ٢٠١٤/٢/٢٨ نحو ٧٠,٣٨ مليون جنيه ، بفرق قدره نحو ٤,١٢ مليون جنيه.

ب - المديونية المستحقة على **شركات الكروت المدفوعة مقدما** [٢] والتي بلغت نحو ١١٩ مليون جنيه في ٢٠١٥/٦/٣٠ (شركة الأهلي للاتصالات نحو ٥٧ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٤ ، الشركة العربية نحو ٥٤ مليون جنيه منذ ٢٠٠٧ ،شركة إيجيبت تلي كارد نحو ٨ مليون جنيه منذ ٢٠٠٨) .

ج - المديونية المستحقة على **شركة الأجراس الثلاثة** [٣] والتي بلغت في ٢٠١٥/٦/٣٠ نحو ٩ مليون جنيه مرحلة منذ بداية التعاقد في مارس ٢٠٠٥ .

د - الدعوى التحكيمية من وضد **شركة سوفي سات**[٤] .

الأمر الذي يتعين معه:

- موافاتنا بالدراسة التفصيلية التي إعتمدت عليها الشركة في تقدير الإيرادات الفائتة فيما يخص شركتي المحمول .

- الدراسة التي تمت بمعرفة الشئون الإستيراتيجية بالشركة لتقدير الإيرادات الفائتة والتى تم تحميل مصروفات الشركة بالمكافاة التى صرفت عن تلك الدراسة.

- موافاتنا بالمسار الذي ستتخذه الشركة بعد صدور الحكم النهائي في الدعوى ضد فودافون وكذا المسار الخاص بدعوى شركتي موبينيل وسوفس سات .

- موافاتنا بالموقف النهائي للدعوى المقامة ضد شركة موبينيل .

- إعادة دراسة مدى كفاية المخصصات المكونة عن تلك الدعاوى في ضوء المستجدات القانونية ومراعاة الأثر المالي لتلك الدراسة عند تحديد قيمة المخصصات.

---

[١] - يرجع إلى تقاريرنا السابقة عن القوائم المالية للشركة بدءا من السنوات المالية ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣ .

[٢] - يرجع إلى تقاريرنا السابقة عن القوائم المالية للشركة بدءا من السنوات المالية ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣ .

[٣] - يرجع إلى تقاريرنا السابقة عن القوائم المالية للشركة بدءا من السنوات المالية ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣ .

[٤] - يرجع إلى تقريرنا التفصيلي الخاص بموضوع تنفيذ إتفاقية سوفي سات عام ٢٠١٠

٩ - لم تقم الشركة بتفعيل قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٢١٩٨ - م أ لعام ٢٠١٢) ، حيث تبين وجود قصور في السجلات الممسوكة بالمناطق لمتابعة مديونيات الحوادث لعدم إنتظام القيد بها وعدم متابعتها على الوجه الصحيح مما قد عرض مستحقات الشركة للضياع ، كما نشير إلى إمكانية التلاعب في تلك السجلات لعدم إرتباطها بدورة مستندية لأحكام الرقابة على تلك.

يتعين تفعيل القرار المشار إليه بإمساك السجلات اللازمة مع وضع الدورة المستندية اللازمة لأحكام الرقابة على المبالغ التي يتم صرفها على تلك الحوادث) مع تحديد المسئولية في هذا الشأن .

١٠-عدم التزام شركة مصر للتامين بسداد قيمة مطالبات الشركة المصرية بنحو ٣,٣٩٢ مليون جنية قيمة تعويضات عن حوادث سرقات للكوابل الأرضية خلال عام ٢٠١٣ بخلاف الحوادث التى لم يتم المطالبة بها لعدم الانتهاء من استكمال الاوراق الخاصة بها والحوادث التى لم يتم الانتهاء من تحديد قيمتها والخاصة بوحدات الـ MSAN التى تمت سرقتها خلال النصف الاول من عام ٢٠١٥ .

يتعين بذل المزيد من الجهد لاستيداء كافة التعويضات المستحقة لدى شركة مصر للتأمين .

١١ - بلغ رصيد حساب مدينين ضرائب مبيعات فى ٢٠١٥/٦/٣٠ نحو ٩١,٢٣ مليون جنيه - بقطاع الدولي - قيمه ضرائب المبيعات الخاصه بالعملاء حيث درج القطاع على تحميل حساب العملاء بقيمه الفاتورة دون ضريبه المبيعات وتحميل الحساب المذكور بقيمه ضرائب المبيعات ونشير الى عدم تحليل هذا الرصيد بالادارة الماليه لتحديد العملاء المتاخرين عن السداد .

يتعين تحليل الرصيد واجراء القيود اللازمة وتحميل حساب العملاء باجمالى قيمه الفاتورة لاظهار حساب العملاء على حقيقته.

١٢ - لم نواف بمذكرات الفحص الضريبي لكافة التعاملات الضريبية للوقوف على صحة المبالغ المسددة كفروق فحص ضريبي ، حيث تحملت الشركة بنحو ٢٢١ مليون جنيه قيمة فروق ضرائب مبيعات عن عامي ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، وذلك على الرغم من قيام مراقب الحسابات الخارجي بإعداد تلك الإقرارات بمعرفته عن تلك السنوات وتقاضي أتعاب عن ذلك ، كما لم نقف على صحة تحمل الشركة بنحو ٨٧ مليون جنيه قيمة ضريبة مبيعات على سلع رأسمالية ترجع إلى عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ لعدم موافاتنا بمذكرات الفحص المؤيدة لذلك ، فضلا عن

تحملها فروق فحص ضريبي عن ضرائب أرباح تجارية وصناعية بنحو ١٠٩ مليون عن المدة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٣ .

ونشير إلى وجود قصور في منظومة المعاملات الضريبية بالشركة ، وهو ما أيده قيام الشركة بترك الدعوى رقم (١٤٣٩) لسنة ٢٠١١ - المقامة ضد السيد / وزير المالية بخصوص ضريبة المبيعات المسددة بنحو ٤٢,٤٢مليون جنيه على المكالمات المنفذة من خلال محطات -CDMA للشطب لعدم جدوى الاستمرار فى مباشرتها تأسيساً على عدم مراعاة الشركة للمواعيد والاجراءات المقررة قانوناً للطعن والتظلم من قيمة الربط الضريبى .

وكذا سقوط حق الشركة فى المطالبة باسترداد مبلغ ٥,٣ مليون جنيه قيمة ضريبة مبيعات على القيمة الايجارية للمواقع التى تم تأجيرها للغير عن المدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥ وذلك بالتقادم الخمسي طبقا لأفادة القطاع القانوني في مذكرته للعرض على السيد المهندس / الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة في ٢٠١٢/١١/١٣

يتعين سرعة موافاتنا بمذكرات الفحص الضريبي المشار إليها ، مع إجراء المساءلة بشأن أوجه القصور في متابعة القضايا المتداولة وعدم إلتزامها بالمواعيد القانونية المحددة للإجراءات مما أضاع على الشركة حقوقها المالية مع بذل المزيد من الجهد لتلافي أوجه القصور المشار إليه .

١٣- القصور في نصوص العقود الخاصة بحق استخدام دوائر التراسل المحلية بنظام IRU المبرمة مع الشركات التي خلت من تحمل تلك الشركات بغرامة تأخير فى حالة تأخرها عن السداد فى المواعيد المقررة الأمر الذى ترتب عليه تأخر تلك الشركات عن سداد بعض الدفعات بنحو ٦٠ مليون جنيه ومن ثم ضياع عائد استغلال تلك الأموال لصالح الشركة .

يتعين تدارك ذلك حفاظاً على حقوق الشركة طرف الغير مع اتخاذ الاجراءات اللازمة لحث العملاء على السداد فى المواعيد المقررة .

١٤- القصور في تطبيق البند (٢/٤) من الاتفاقية الخاصة بالمكالمات الدولية المبرمة بين الشركة المصرية للإتصالات وبين شركتى فودافون وموبينيل والمتضمنة شرائح محددة للدقائق التي يجب أن يحققها العميل حتى يحصل على السعر الخاص لكل شريحة الا ان الشركة قامت – منذ تاريخ توقيع الإتفاقية مع الشركتين المذكورتين في ديسمبر ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٥/٦/٣٠ - بمحاسبتهما على أساس قيمة الحد الأقصى لسعر الدقيقة للشريحة الرابعة وليس من الدقيقة الأولي لكل شريحة ، مما أدى إلى تحمل الشركة بأعباء مالية غير مبررة بلغت نحو ٣٢ مليون جنيه شهرياً.

يتعين تحديد المسئولية عن أسباب عدم تطبيق البند المذكور مع سرعة وضع نظم الرقابة الداخلية التي تكفل الحفاظ على مدفوعات الشركة.

١٥ ـ قامت الشركة بصرف نحو ٩٠مليون جنيه كحافز إثابة للعاملين بالرغم من إنخفاض إجمالي الإيرادات المحققة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ بنحو ٦٤٦ مليون جنيه عن الفترة المقارنة لها من عام ٢٠١٤ وكذا إنخفاض الإيرادات المجمعة المحققة عن تلك الفترة والتي بلغت نحو ٥,٥ مليار جنيه وهي أقل من نصف الموازنة المجمعة المقدرة بنحو ١٢,٥ مليار جنيه المحددة بقرار المجلس رقم ٢٠١٤/١٥/١ م . أ في ٢٠١٤/١٢/٢١ ، بالمخالفة لقرار مجلس الإدارة رقم (٢٠١٥/٢/١٢) في ٢٠١٥/٣/٩ الذي تضمن ان يتم صرف حافز إثابة للعاملين بالشركة قدره ١٠٠مليون جنيه في حالة تحقيق الموازنة المجمعة المشار إليها بعاليه.

يتعين موافاتنا بأسباب مخالفة قرار المجلس المشار إليه.

١٦ ـ ما زالت ملاحظة الادارة قائمة بشان تمييز الشركة لفئة الإدارة العليا البالغ عددهم ٢٨٩ موظفا دون باقي موظفي الشركة بالعديد من المزايا حيث آثرت ـ خلال العام السابق ٢٠١٤ ـ لجنة المكافآت والحوافز فئة الإدارة العليا البالغ نسبتهم نحو ٠,٠١ % من إجمالي العاملين على باقي العاملين بالشركة بصرف نحو ٢٠ % مما يستحقه كافة العاملين في حالة تحقيق الموازنة الطموحة.

ويرتبط بذلك تم صرف نحو ٢٦,٤ مليون جنيه كبدل إدارة ومكافآت إدارة لفئة الإدارة العليا الوظائف الإشرافية خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٥ إختصت منه فئة الإدارة فقط بنحو ١٢,٣ مليون جنيه بنسبة ٤٧ % من إجمالي المبلغ المشار إليه ، بالرغم من أن عددهم لايتجاوز ٢٨٩ موظف .

كما نشير إلى إعتماد نظام الحوافز المشار إليه على الموازنة المجمعة للشركة ـ متضمنة الإيرادات المحققة بموازنات الشركات التابعة ـ وليس الموازنة المستقلة للشركة المصرية للإتصالات ، الأمر الذي ترتب عليه عدم عدالة تلك الحوافز المقرر صرفها ، حيث أن الشركات التابعة ذات شخصية إعتبارية مستقلة وموازنة مستقلة وأن نتائج أعمال تلك الشركات هي محصلة لجهود العاملين بها وكذا مجلس إدارتها فقط دون غيرهم وأنه يتم صرف حوافز ومكافآت وأرباح لهم وفقا لتلك النتائج.

يتعين إعادة النظر في نظام صرف تلك المكافآت والحوافز والبدلات بما يحقق العدالة بين العاملين في توزيع مقدرات الشركة .

١٧- مازالت العديد من القطاعات بالشركة لا تمسك السجلات البيئية المنصوص عليها بالمادة (٢٢) من القانون (٤) ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية المعدلة بالقانونرقم (٩) لعام ٢٠٠٩ ، كما لم يحصل قطاع الورش بالشركة على شهادة إعتماد مزاولة الأعمال البيئية بالمخالفة للمادة (١٣مكرر) بند (٢) من ذات القانون ، الأمر الذي قد يعرض القطاع للغلق أو وقف النشاط وتحميله بغرامات وفقا للمادة (٨٤ مكرر) من ذات القانون .

يتعين سرعة توفيق أوضع كافة قطاعات الشركة بما يتناسب مع أحكام القانون المشارإليه .

١٨ - أظهرت القوائم المالية لشركة صندوق تنمية التكنولوجيا عام ٢٠١٤ إنخفاض صافى الربح بنحو ٤ مليون جنيه بالمقارنه بأرباح عام ٢٠١٣ وذلك نتيجة لإنخفاض توزيعات أرباح الصندوق الأول بنفس القيمة ، وقد تم عقد جمعية عامة غير عادية فى ٢٠١٥/٥/٢٠ لمناقشة الموافقة على تصفية الصندوق الأول ، ولم نواف بمحضر إجتماع الجمعية المشار إليها .

يتعين موافاتنا به مع إبراز أثر التصفية على الشركة المصرية للإتصالات كمساهم بنسبة ٤٦,١٥% فى الشركة المشار إليها .

١٩- تبين تضمن حساب القروض والمنح والتسهيلات غير البنكية (بقطاع تخطيط وتنفيذ المشروعات) نحو ٨,٦٧٥ مليون جنيه (المعادل لنحو ١,١٣٧ مليون دولار) لم تقم الشركة باستخدامه حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ ، يمثل جزء من إجمالي القيمة التعاقدية للأعمال التي تم تنفيذها من المنحة الامريكية رقم (٢٢٣) الممنوحة من وكالة المعونة الامريكية فى ١٩٩٣/٩/٢٩ بنـــحو ٢٨١,٩ مليون دولار والمعاد اقراضها بتاريخ ١٩٩٧/١/٩ وذلك لتوريد وتركيب عدد ٣١٠ ألف خط ببعض سنترالات القاهرة وكذلك تنفيذ مشروعات لشبكات OSPH وتوريد مركز تشغيل الشبكة NOS حيث بلغت إجمالي التعاقدات الخاصة بتنفيذ تلك الأعمال نحو ٢٧٩,٢٣٤ مليون دولار والمنصرف منها نحو ٢٧٨,٠٩٧ مليون دولار حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ على أن يتم سداد تلك المنحة على أقساط سنوية لمدة ١٢ عام تنتهى فى ٢٠١٨/١/٢٤ بمعدل فائدة ٤% سنوياً والبالغ رصيدها فى ٢٠١٥/٦/٣٠ نحو ٨٢,٣٨٨ مليون جنيه منه نحو ٣٧,٣٣٩ مليون جنيه أقساط تستحق السداد خلال عام تبدأ من ٢٠١٥/٧/١ ، ونحو ٤٥,٠٤٩ مليون جنيه أقساط تستحق السداد بعد أكثر من عام .

كما تضمن الحساب نحو ٦٧٤ ألف جنيه قيمة تسهيلات مـــــوردين أجنبية (ألمانيا) تتمثل في قيمة عدد ٢ كمبيالة حق ٢٠٠٨/٦/١ ، ٢٠٠٨/١٢/١ بإجمالي مبلغ ٧٩,٠٤٨ ألف يورو عن العقد رقم (Q/٩٢/١٠) لم يتم سدادها بعد نتيجة لفقد تلك الكمبيالات من الشركة المستفيدة وقد أفادت الشركة بردها بإحالة الموضوع للشئون القانونية لاتخاذ اللازم والتي أبدت برأيها بالإنتظار لحين ظهور تلك الكمبيالآت لإتخاذ الإجراءات القانونيه اللازمه الامر الذى لم يتم بعد .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم إستخدام ذلك المبلغ حتى تاريخه ومدى امكانية استخدامه من عدمه ، مع سرعة حسم الموقف القانوني بشأن الكمبيالتين المفقودتين .

" مديرو العموم "

" نواب مديرة الإدارة "

محاسبة / اماني حنفي الرشيدي **محاسب / شيرين محمد المغربي** **محاسبة/ عبير طلعت عبد العزيز**

محاسب / خالد عبدالمحسن إسماعيل **محاسب / عاطف السيد عبدالسلام** **محاسبة / رضوه محمد أمين**

" وكلاء الوزارة "

" نواب أول مديرة الإدارة "

محاسب / عاطف صبحي حسن **محاسبة / نللي نعمان فهمي** **محاسبة / وفاء محمد يوسف**

محاسبة / ماجدة صبحي محمد **محاسبة/ نوال مصطفى المحلاوى** **محاسب / محمد محمود رضوان**

محاسبة / زينب عبدالله الدمرداش

وكيل أول الوزارة

مديرة الإدارة

" محاسبة / ميرفت علي السيد ربيع "